مؤقت

مجلس الأمن

السنة التاسعة والسبعون

الجلسة **9574**

الأربعاء، 13 آذار/مارس 2024، الساعة 15/00

نيويورك

الرئيسة	السيدة شينو	(اليابان)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيدة إفستيغنيفا
	إكوادور	السيدة تانكا
	الجزائر	السيدة كريكو
	جمهورية كوريا	السيد هونوو تشو
	سلوفينيا	السيد جبوغار
	سويسرا	السيدة بيرسفيل
	سيراليون	السيدة الغالي
	الصين	السيدة هوانغ شياوي
	غيانا	السيدة بيرسو
	فرنسا	السيدة برودهورست إستنفال
	مالطة	السيدة غات
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كاريوكي
	موزامبيق	السيد أفونسو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة توماس-غرينفيلد

جدول الأعمال

بناء السلام والحفاظ على السلام

تعزيز منع نشوب النزاعات – تمكين جميع الجهات الفاعلة بما في ذلك النساء والشباب

رسالة مؤرخة 1 آذار/مارس 2024 موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لليابان لدى الأمم المتحدة (S/2024/210)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

استُؤنِفت الجلسة الساعة 15/05.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أود تذكير جميع المتكلمين بألا تزيد مدة بياناتهم على ثلاث دقائق حتى يتسنى للمجلس إنجاز عمله بسرعة. والأضواء الوامضة المثبتة على أطواق الميكروفونات ستنبه المتكلمين إلى إنهاء ملاحظاتهم بعد دقيقتين ونصف الدقيقة.

أعطي الكلمة الآن لوزيرة البيئة والموارد الطبيعية في الفلبين.

السيدة يولو – لويزاغا (الفلبين) (*تكلمت بالإنكليزية*): نهنئ اليابان على رئاستها لمجلس الأمن هذا الشهر. ومن الصعب التفكير في دولة أكثر تأهيلاً لرئاسة هذه المناقشة المفتوحة منها، لا سيما بشأن موضوع يستدعي التفكير الإنساني للتوصل إلى حلول تكون في بعض الأحيان مؤقتة ولكنها ليست نهائية أبداً لأن كل حياة تزهق لا يمكن تعويضها. في حالات الحياة والموت، يكون الخيار اللائق الوحيد هو حماية الأولى وتجنب الأخير.

لقد دافعت الفلبين دائماً عن نظام قائم على القواعد، حيث تسود قواعد العقلانية والرحمة. وتؤكد مشاركتنا النشطة في رابطة أمم جنوب شرق آسيا والشراكات العالمية الأخرى تفانينا في تعددية الأطراف وأولوية القانون الدولي. ونعتقد أن التعاون الصادق والاستراتيجي ضروري لمساعدة البلدان المتأثرة بالنزاعات، والتسوية السلمية للنزاعات الدولية، وتعزيز القدرة على الصمود في مواجهة المخاطر الأمنية. وللمرأة موقع في صميم تلك المهمة. يبدأ فن صنع السلام في المنزل ويأتي على أيدي النساء. أولئك اللاتي يعملن بجد على أي شيء لديهن أقوى التزام بحمايته وجعله ينجح. أولئك اللاتي يبنين ويعلن العائلات أدرى بما هو خير لها، لا على حساب أحد في الأسرة. وبتوسيع هذا إلى أبعد من ذلك، نحن هنا تحت سقف واحد في بيت أسرة الأمم والشعوب المسماة الأمم المتحدة. لذلك نتطلع إلى مؤتمر القمة المعني بالمستقبل الذي سينعقد في أيلول/سبتمبر واستعراض عام 2025 لهيكل بناء السلام التابع للأمم المتحدة، بما في ذلك تعزيز وتحديث مجموعة أدوات الأمم المتحدة لمنع نشوب النزاعات وتكرارها، مع المنظورين المتعلقين بالمرأة والسلام والأمن وبالشباب، على النحو الذي أبرزه الأمين العام في الخطة الجديدة للسلام.

لطالما دافعت الفلبين عن السلام وصنع السلام. وفي مواجهة اندلاع الحرب، قد تنضم الفلبين إلى العراك، لكن ذلك بصورة أقل للقتال إلى جانب الخير المحفوف بالمخاطر وبصورة أكبر لحماية الأرواح البريئة والمجتمعات الآمنة. لقد اضطلعنا بعمليات حفظ السلام في أفريقيا وهايتي والشرق الأوسط، دائماً بشجاعة لا تتزعزع وبسلوك لائق. وفي نهاية حرب فييت نام، رحبنا بجميع الذين تحدوا البحر في قوارب صغيرة ليبدؤوا إعادة بناء حياتهم على شواطئنا. ونلاحظ الأدوار الرئيسية التي تؤديها النساء في مراكز اللاجئين، وهن يدرنها في كثير من الأحيان.

وبوصفنا أمة تدافع عن بناء السلام والحفاظ على السلام، فإن نجاحنا في منطقة بانغسامورو المتمتعة بالحكم الذاتي في ميندناو المسلمة في جنوب الفلبين هو واسطةُ العِقد. وقد قامت العملية على فهم تداخل الضعف، والاعتراف بفرص تقاسم المكاسب من خلال التدخلات الاستراتيجية، وقيمة إضفاء الطابع المؤسسي على التقارب من أجل التماسك الاجتماعي والتنمية المستدامة، وعلى الإدراك المشترك لقيمة السلام المشتركة بين الأجيال. وأسهمت النساء إسهاماً كبيراً في النجاح في منطقة بانغسامورو. وكنّ مفاوِضات وباحِثات ومعلمات ومنظِّمات للمجتمع. لقد شكّلنا ما يُعرف الآن بمنطقة بانغسامورو المتمتعة بالحكم الذاتي في ميندناو المسلمة عبر نصف قرن من القتال بين الفصائل المتحاربة ورجال العشائر، وكلاهما يقاتلان ضد ديمقراطية تستوعب الجميع. السلام ممكن، والصبر يؤتي ثماره. إنها أفضل طريقة للمضي قدماً، بأقل قدر من الأذى والخسارة. إن التعاطف كاستراتيجية يضع أقوى أساس للسلام الدائم بعد نزاع مرير. ولا يوجد سبب جديد يجعلنا ننظر إلى الماضي ساخطين. وفي حين تُظهر عملية منطقة بانغسامورو احترامنا لتمايز الولايات الأمنية والتزامنا بالتنمية الشاملة، فإنها تدعم بشكل كامل أهداف التنمية المستدامة لعام 2030. ونأمل أن نعمل مع لجنة بناء السلام لنشاطر خبراتنا في إنشاء منطقة بانغسامورو بينما نواصل رحلتنا نحو سلام مستدام من خلال منع نشوب النزاعات، والإنصاف، والكرامة الإنسانية دائماً ودون فشل.

إن دور مجلس الأمن في صياغة السلام هو في أخطر حالاته اليوم، عندما يتفاقم خطر النزاعات السياسية والثقافية والنزاعات على

الموارد بسبب تعقيدات التكنولوجيات الرقمية وآثار تغير المناخ. ويجب أن يعزز دورُه الجهودَ التي تمكّن جميع الأطراف الفاعلة من المشاركة في جهود حفظ السلام وبناء السلام من خلال التعاون بين بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية، وولايات وكالات الأمم المتحدة الأخرى وغيرها. ويجب أن تترجم تلك الجهود إلى إنذارات مبكرة بالنزاعات المحتملة وإجراءات وقائية ملموسة وخطط انتقالية لعمليات السلام قبل انسحابها. وعندما تكون دولة ما في حالة حرب مع نفسها ولا تستطيع القوى المحلية المتنافسة أن ترتقي إلى الحل الصحيح، فإن حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة يفعلون ذلك، إن لم يكن لإنهاء النزاع بسلام دائم فعندئذ لتقليل الخسائر في صفوف المدنيين. إن وجودهم يوقف العنف المتصاعد، وعادة ما يدفعون ثمن ذلك. لم تُصبْ جميع الرصاصات التي أطلقت هدفها، ولكن كل الرصاصات، بلا استثناء، تؤثر سلباً على آفاق السلام من خلال زيادة التوق إلى المحاسبة.

منذ عام 1963، تلتزم الفلبين بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ونرغب في زيادة بصمتنا بمزيد من حفظة السلام المحترفين في الميدان، وخاصة حفظة السلام الإناث المدربات تدريباً عالياً اللاتي ليس لديهن ما يثبتنه ولديهن الكثير من التعاطف لمشاركته. هذا هو التزامنا بالسلام الشامل والدائم بين الأجيال. والفلبين مستعدة، بوصفها شريكة ورائدة وصانعة سلام، لتقديم خبراتها وأفكارها الثاقبة إلى مجلس الأمن لتبيان نهج مركز وفعال لمواجهة تحديات السلام والأمن.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل أوكرانيا.

السيدة بوروفتس (أوكرانيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): تقدر أوكرانيا مبادرة الرئاسة اليابانية بعقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة تقديرا عاليا، ونشيد بالأمين العام أنطونيو غوتيريش على خطته الجديدة الرؤيوية للسلام. إن تركيز الخطة على منع نشوب النزاعات والتنمية المستدامة وتحديث عمليات حفظ السلام يمهد الطريق لاستراتيجيات مبتكرة. ويتماشى تشديدها على الثقة والتضامن وضرورة الإصلاح العاجل في إطار الأمم المتحدة مع تطلعات أوكرانيا إلى سلام شامل وعادل ودائم في أوكرانيا وفي جميع أنحاء العالم. إننا ملتزمون بالمشاركة في الخطة الجديدة للسلام ويظل يحدونا الأمل في أن تؤدي إلى اتخاذ إجراءات هادفة.

ففي الوقت الذي نتكلم فيه تتكشف في بلدي حرب عدوانية وحشية. وعواقبها مدمرة، والنساء والشباب هم الأكثر عرضة للمخاطر. فأكثر من مليون أوكراني تقل أعمارهم عن 18 عاما مشردون داخليا، وأجبر مليونا شاب على طلب الحماية في الخارج، و 90 في المائة من الأوكرانيين الذين غادروا أوكرانيا مؤقتا، والذين يفوق عددهم 8 ملايين، من النساء والأطفال. وقد كانت الحرب وخيمة على الحالة العقلية للأطفال ونتائج تعلمهم. فوفقا لليونيسيف، تشمل الآثار السلبية فقدان التعلم لمدة سنتين في القراءة وسنة في الرياضيات. ودمر نظام التعليم في أراضي أوكرانيا التي تحتلها روسيا مؤقتا من قبل المحتل عمدا واستبدل بمناهج روسية وبغسل أدمغة الشباب وعسكرتهم. ولكن على الرغم من كل التحديات، أظهرت النساء والشباب الأوكرانيون قدرة ملحوظة على الصمود. فتضاعفت مشاركة الشباب في الاستجابة لحالات الطوارئ، من 20 إلى 42 في المائة. وتخدم أكثر من 000 60 امرأة في القوات المسلحة الأوكرانية، بينما تعمل أخريات على إتقان مهن جديدة ويفتحن أعمالا تجارية في خضم الحرب ويأخذن زمام المبادرة في جميع القطاعات. وتعمل أوكرانيا على ضمان المشاركة النشطة للنساء والشباب وإدماجهم في تشكيل مستقبلهم والمساهمة في جهود التعافي.

إن مثال أوكرانيا واضح. فأدواتنا الحالية غير كافية في عالم تتكاثر فيه النزاعات. وإذ أن الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء ملتزمة بالسلام، فإن بعضها يؤجج الحروب ويتجاهل القانون الدولي بشكل صارخ. ولأذكر ما لا يحتاج إلى توضيح. لا يمكن منع نشوب أي نزاع بفعالية ما لم نضع حدا للنزاعات القائمة. ولو أن آلية منع نشوب النزاعات كانت ناجحة لما تجرأت روسيا على غزو بلدي. إنما يمكننا، بل ويجب علينا، أن نضيف المزيد من الأدوات إلى مجموعة أدواتنا لمنع نشوب النزاعات. ويجب أن تكون تلك الأدوات فعالة بما يكفي لثني أي كان عن العدوان واستخدام القوة في العلاقات بين الدول، إلا في حالة الدفاع عن النفس، كما ينص ميثاق الأمم المتحدة بوضوح.

ولأذكر فقط بعض تلك الأدوات. وهي تشمل العزلة بدلا من الاسترضاء والإقصاء بدلا من خيارات حفظ ماء الوجه والضغط الاقتصادي بدلا من العمل كالمعتاد وتقديم المساعدة العسكرية لأولئك الذين يدافعون – من خلال الدفاع عن النفس – عن مبادئ الميثاق والديمقراطية والقانون الدولي. وذلك تحديدا ما تقدمه صيغة الرئيس زيلينسكي للسلام. وتستند نقاطها ال 10 إلى القانون الدولي ومبادئ الميثاق. وتدعو أوكرانيا جميع الدول المسؤولة إلى المشاركة في تنفيذ صيغة السلام. ونعتقد اعتقادا راسخا أن هذا النهج ينبغي أن ينعكس في نتائج مؤتمر قمة المستقبل، مع التركيز على العمل والنتائج الملموسة. إنه السبيل الوحيد للمضي قدما من أجل عالم أكثر أمانا وسلاما.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل أرمينيا.

السيد مارغريان (أرمينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكر رئاسة اليابان على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن موضوع "تعزيز منع نشوب النزاعات – تمكين جميع الجهات الفاعلة بما في ذلك النساء والشباب"، وعلى تقديم مذكرة مفاهيمية شاملة لتوجيه مناقشات اليوم (S/2024/210، المرفق).

إن بناء مجتمعات شاملة وسلمية وقادرة على الصمود هو حجر الزاوية لتعزيز التنمية ودعم حقوق الإنسان ومنع النزاعات، حيث تضطلع النساء والشباب بدور محوري في تحقيق تلك الأهداف. وتعيد أرمينيا تأكيد التزامها بتنفيذ القرار 1325 (2000) بشأن المرأة والسلام والأمن والقرار 2250 (2015) بشأن الشباب والسلام والأمن، وما زلنا نعمل باستمرار على إدماج مبادئهما في السياسات والبرامج والمبادرات الوطنية الرامية إلى النهوض بالمساواة بين الجنسين وإشراك الشباب. وتؤيد أرمينيا جهود لجنة بناء السلام لإيلاء الأولوية لإدماج استراتيجيات المساواة بين الجنسين في عملها الهام.

إن لدى النساء والشباب إمكانات واضحة للإسهام في بناء السلام والتنمية المستدامة. غير أنهم هم كذلك الفئة الأكثر تضررا من عواقب النزاعات المسلحة. لقد أظهر الحصار المفروض على سكان ناغورنو كاراباخ، الذي بدأ في كانون الأول/ديسمبر 2022 وبلغ ذروته في أيلول/سبتمبر 2023 باستخدام القوة العسكرية ضد المدنيين هناك، آثاره غير المتناسبة على النساء والشباب، وخاصة الذين يقدمون الرعاية. وأدى ذلك المثال الضمني للتطهير العرقي المتعمد، الذي دبر وارتكب بينما كان المجتمع الدولي يراقب، إلى التشريد القسري الواسع النطاق لجميع السكان الأرمن في المنطقة، مما زاد من تفاقم الفوارق وأوجه الضعف بالنسبة للذين يتحملون وطأة العنف والحرمان. ووفقا لتقرير نشرته منظمة العفو الدولية في عام 2023، أضر تعطل السلع والخدمات الأساسية في ناغورنو كاراباخ بالأسر التي لديها أطفال صغار أكثر من غيرها، وقد كشف عن أن النساء والشباب أهداف رئيسية للحصار. وأظهرت انتهاكات أذربيجان المستمرة، بما في ذلك هجماتها المسلحة وتوغلاتها ضد السلامة الإقليمية لأرمينيا وإصدارها للخطاب العدواني وتدميرها المنهجي للتراث الثقافي الأرمني الذي يعود تاريخه إلى آلاف السنين، مرارا وتكرارا ازدراءها التام للقانون الدولي. ويتمثل ذلك أيضا في عدم امتثالها للتدابير المؤقتة الصادرة عن محكمة العدل الدولية للفترة بين عامي 2021 و 2023. ولم تعترف الأمم المتحدة ومجلس الأمن بعد بخطورة تلك الانتهاكات أو تتفكرا في عدم منعها.

إن النساء والشباب يقدمون وجهات نظر فريدة لتشكيل العمل الإنساني المتجاوب واستراتيجيات التنمية المستدامة التي تولي الأولوية للتحسينات الدائمة في سبل عيش السكان وقدرتهم على الصمود وكرامتهم، وخاصة تلك التي تطبق نهج الأمن البشري – وأود أن أنوه بمساهمة اليابان الهامة في ذلك الصدد. ولا غنى عن المرأة في أدوارها كقائدة مجتمعية ومقدمة للرعاية لدعم الأمن البشري عندما تتمكن من الاستفادة من معارفها وشبكاتها وخبراتها، لا سيما في أوقات الأزمات وبعدها مباشرة. وبالمثل، فإن إشراك الشباب بوصفهم مستعملين رقميين مخضرمين أمر بالغ الأهمية في دفع التقدم والابتكار، بالإضافة إلى تعزيز السلوك المسؤول عبر الإنترنت ومكافحة خطاب الكراهية والمعلومات المغلوطة. وتدرك أرمينيا أهمية الجهود التعاونية في تعزيز منع نشوب النزاعات أو تكرارها من خلال بناء مجتمعات قوية وقادرة على الصمود، بمشاركة مختلف أصحاب المصلحة، بمن فيهم النساء والشباب من السكان المتضررين.

وثمة حاجة ملحة إلى تعزيز قدرات منظومة الأمم المتحدة على المنع وتقييم مجموعة أدواتها الحالية وإنشاء آليات أكثر استجابة وفعالية لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات، مع ضمان المساءلة عن الجرائم الفظيعة وانتهاكات القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل كرواتيا.

السيد سيمونوفيتش (كرواتيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الرئاسة اليابانية على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة، كما أشكر مقدمي الإحاطات. إنها مناقشة حسنة التوقيت جدا، إذ نتفاوض على الوثيقة الختامية لمؤتمر قمة المستقبل ومن حيث التحضير لاستعراض عام 2025 لهيكل بناء السلام.

تؤيد كرواتيا البيان الذي أدلي به باسم لجنة بناء السلام (انظر S/PV.9574) والبيان الذي سيدلى به باسم الاتحاد الأوروبي، وأود أن أضيف بعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

إن المنع يوفر المال، ولكن الأهم من ذلك بكثير، ينقذ الأرواح. غير أن البلدان تتردد أحيانا في المنع، خوفا من أن يؤدي ذلك إلى التدخل في شؤونها الداخلية. ولذلك، فإن اتباع المنع على نطاق أوسع يتطلب إجراءات واضحة ويمكن التنبؤ بها توفر ضمانات. وذلك هو السبب في أن لجنة بناء السلام، التي تضرب بجذورها الراسخة في الملكية الوطنية واحترام السيادة الوطنية وتتمركز عند تقاطع الركائز الثلاث للأمم المتحدة، في وضع فريد يمكنها من الاضطلاع بذلك الدور.

ويمكن أن تسهم لجنة بناء السلام إسهاما كبيرا في المنع الهيكلي والعملي على السواء. ويمكن تحقيق المنع الهيكلي من خلال وضع استراتيجيات وطنية للوقاية. وينبغي أن تكون لجنة بناء السلام منتدى لعرضها ولتبادل الخبرات والدروس المستفادة، ولكن أيضا لتعبئة المساعدة المالية لتنفيذها عند الحاجة.

ويمكن تنفيذ المنع العملي من خلال بعثات مدنية خفيفة الأثر يمكن نشرها بناء على دعوة من البلد المضيف بعد مغادرة بعثة حفظ السلام لتيسير الانتقال السلس أو لمنع استمرار تدهور الحالة وخطر نشوب نزاع عنيف. وإذا كانت هذه البعثات مجهزة بالموارد المالية اللازمة بالتعاون الوثيق مع الحكومة المعنية، يمكنها معالجة الأسباب الجذرية للنزاع وتعزيز قدرة المجتمع على الصمود. وإذا تقرر تمديد ولاية تلك البعثات، قد تكون لجنة بناء السلام الهيئة التي ستشرف عليها.

ويشكل استيعاب الجميع سياسة أخرى بالغة الأهمية في منع نشوب النزاعات ولدى لجنة بناء السلام استراتيجية المرأة والسلام والأمن واستراتيجية الشباب والسلام والأمن اللتان ينبغي اعتبارهما وثيقتين قابلتين للتعديل يجري تطويرهما وتنفيذهما باستمرار.

أخيرا، ينبغي أن يتعاون مجلس الأمن على نحو أوثق مع لجنة بناء السلام. فبالإضافة إلى طلب مشورة اللجنة على نحو أكثر تواترا، يمكنه إشراك اللجنة في إحاطاته بشأن الإنذار المبكر والإلمام بالحالة، ولا سيما فيما يتعلق بالبلدان المدرجة في جدول أعمال اللجنة.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل مصر.

السيد محمود (مصر): أود بداية أن أهنئ اليابان على توليها رئاسة مجلس الأمن للشهر الحالي وأشكركم، السيدة الرئيسة، على عقد هذه الجلسة المحورية.

إن عالمنا اليوم يدخل فترة جديدة من الاضطرابات في ظل تنوع وتشابه التهديدات والتحديات والمخاطر التي تعج بها، مع بروز المزيد من بؤر الصراع التي باتت تهدد السلام والتنمية على الصعيد الدولي، الأمر الذي يضعنا أمام مسؤولياتنا لمحاولة إيجاد الحلول العملية التي تفضي إلى إقامة سلام مستدام.

وما زلنا نؤكد على ضرورة إيلاء المزيد من الاهتمام بمكون بناء السلام وتوفير التمويل الملائم والمستدام لذلك كشرط أساسي لإنجاح جهودنا المشتركة بما يوفر الحد الأدنى المطلوب لبناء القدرة على الصمود في مواجهة التحديات الراهنة. واتصالا بذلك، نود التأكيد على النقاط التالية التي تمثل إطارا عاما لتعزيز آليات عملنا للدفع نحو بناء السلام وضمان استدامته.

أولا، تشكل مساعي بناء السلام وصونه دعامتين رئيسيتين لترسيخ أسس التنمية المستدامة وازدهار الشعوب. فلا تقتصر عملية بناء

السلام على إنهاء النزاعات، بل تمتد إلى الوقاية من اندلاع النزاعات، مع تبني نهج يتسم بالاستباقية ويُعنى بتدعيم آليات التعامل مع الأسباب الجذرية للنزاعات. ومن هذا المنطلق، لا بد من التأكيد على الدور الحاسم للدبلوماسية الوقائية بهدف تجاوز حالات التوتر ومعالجتها قبل أن تتفاقم وتتحول إلى نزاعات مسلحة دامية. ويذكرنا ذلك بالتقرير البارز للأمين العام الأسبق، السيد بطرس بطرس غالي، أحد أبرز داعمي فكرة الدبلوماسية الوقائية، الذي قدم في تقريره الشهير "برنامج للسلم" (S/24111) توصيات ثرية في صياغة ملامح الدبلوماسية الوقائية وتعزيزها كاستراتيجية حيوية وأداة رئيسية في الحيلولة دون الانزلاق إلى الصراع وتمكين الدول والمؤسسات من الاضطلاع بدور فاعل في تأمين السلام الدولي، إلى جانب تقديم الدعم اللازم والمتجدد للمجتمعات التي تعيش مراحل انتقالية سياسية وكذلك لتلك التي تواجه تحديات أمنية معقدة.

ثانيا، يعتبر تحليل المخاطر ركيزة محورية في استكشاف وفهم الأسباب الجذرية للنزاعات، باعتباره يشكل أحد المكونات الرئيسية في منع تفاقم النزاعات، مما يوفر القاعدة اللازمة لإنشاء نهج متكامل يتناول فهم الدوافع الأساسية للنزاع وتقييم تداعياته، ويمتد لتطوير وابتكار استراتيجيات تسهم في إيجاد حلول مستدامة قادرة على تحقيق نتائج مُرضية وقابلة للتنبؤ، بهدف ضمان مستقبل آمن ومستقر.

ثالثا، إن معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات يتطلب انخراطا كبيرا من قبل الدول المعنية، تمشيا مع مبدأ الملكية الوطنية بحيث تضطلع الجهات الوطنية بتحديد وتخطيط وتنفيذ أولوياتها. وفي هذا السياق، تبرز أهمية دور لجنة بناء السلام كركيزة داعمة للدول الأعضاء، حيث يقع على عاتقهما سويا مسؤولية مشتركة في توجيه ومساندة هذه الدول خلال مساعيها لتنفيذ استراتيجيات شاملة للسلام، بحيث تسهم هذه الجهود في خلق بيئة مواتية للتنمية المستدامة.

رابعا، أهمية دعم جهود الدول في بناء مؤسساتها وقدراتها الوطنية وتعزيز قواعد وأسس الحكم الرشيد بما يحول دون الانزلاق في دائرة الصراعات ويسهم في معالجة جذور النزاعات، وذلك في إطار يخضع للسياق الوطني وأولوياته، بما يضمن الأمن والاستقرار لاستدامة التنمية.

خامسا، ضرورة تعزيز مشاركة جميع فئات المجتمع بصورة فعالة في تقييم المخاطر وصنع القرارات المرتبطة بإجراءات الوقاية. ويسهم هذا التوجه في خلق أسس التوافق المجتمعي، بما ينعكس على ترسيخ مبادئ الحوكمة الرشيدة والشفافية والعدالة ويعزز ثقافة الحوار البناء والتعايش السلمي.

من هذا المنطلق، أود التعبير عن سعادتي بعقد هذه الجلسة الهامة بالتزامن مع انعقاد لجنة وضع المرأة لنعيد سويا التأكيد على أهمية دور المرأة بشكل محوري في جهود منع النزاعات وحلها والحاجة الملحة لتوسيع نطاق مشاركتها في العمليات السياسية وفي أروقة صنع القرار ودمجها كركيزة لا غنى عنها في تحقيق السلم والأمن. كما نؤكد على أهمية الدور الحيوي الذي يجب أن يقوم به الشباب في تطوير وتطبيق استراتيجيات الوقاية من النزاعات، كونهم من بين الفئات الأكثر تأثرا بتغيرات الوضع الاجتماعي والسياسي وبالتحديات الاقتصادية المستجدة.

ونؤكد على مسؤولية مجلس الأمن عن دعم المبادرات الوطنية التي تهدف إلى مواجهة التحديات الأمنية المعاصرة. ونؤكد ضرورة السعي نحو تعزيز قدرات الدول ومؤسساتها لمواجهة تلك التحديات، فضلا عن ضرورة تعزيز مهمات التقصي والزيارات الدورية من جانب أعضاء المجلس للمناطق التي تواجه النزاعات، بما يمكن المجلس من فحص الأوضاع ميدانيا عن كثب واتخاذ إجراءات استباقية تمنع تفاقم النزاعات.

جاءت الخطة الجديدة للسلام للأمين العام لتذكرنا أيضا بالحاجة الضرورية لتسريع جهودنا نحو الحيلولة دون وقوع النزاعات وأهمية الالتزام بتعزيز التعددية من خلال الاستثمار في الإمكانيات القائمة التي تملكها المنظمة الدولية وتطويرها لتتواكب مع المتغيرات الراهنة. وأود، في ذلك الصعيد، أن أؤكد على ضرورة التنسيق بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية على صعيد بناء السلام والوقاية من النزاعات. وهذا ما نود أن نضعه أمام المجلس.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل النمسا.

السيد بريتر هوفر (النمسا) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد النمسا البيان الذي سيُدلى به باسم الاتحاد الأوروبي.

ونشكركم، سيدتي الرئيسة، على تنظيم مناقشة اليوم المفتوحة بشأن منع نشوب النزاعات مع التركيز بوجه خاص على دور المرأة والشباب.

تدعو النمسا إلى اتباع نهج أكثر شمولا لمنع نشوب النزاعات وبناء السلام. ولا يقتصر منع نشوب النزاعات على وقف العنف. بل يتعلق أيضا ببناء مجتمعات عادلة وشاملة للجميع، حيث أنها الشرط الأساسي لتحقيق السلام المستدام الذي يعتمد على المجتمعات المفتوحة والمشاركة الكاملة والفعالة والهادفة للنساء والشباب. ولهذا السبب، كُرست هذه المبادئ في القرار 1325 (2000) في عام 2000 والقرار 2250 (2015) بشأن الشباب والسلام والأمن والقرارات اللاحقة ذات الصلة. ولا شك أنها مهمة ولكنها تحتاج أيضا إلى التنفيذ.

والواقع أن النساء والشباب لا يزالون يعانون على نحو غير متناسب في النزاعات. وتتصدى النمسا بحزم لجميع أشكال العنف، بما في ذلك أعمال العنف الجنسي والجنساني الشنيعة المتصلة بالنزاع. وفي الوقت نفسه، يجب أن نغير منظورنا وأن ننظر إلى النساء والشباب ليس فقط كضحايا ولكن كعوامل للتغيير والسلام. وتدرك النمسا أن التزامها بالسلام هو استثمار يتجاوز الخطابة إلى تقديم دعم ملموس. ولهذا السبب قدمنا أكثر من 130 مليون يورو من المساعدات الإنسانية في العام الماضي وزدنا تمويلنا المتعدد السنوات لصندوق المرأة للسلام والعمل الإنساني من 5 ملايين يورو إلى 9,7 ملايين يورو حتى عام 2025. ومن بين 18 اتفاق سلام تم التوصل إليها في عام 2022، لم يكن هناك سوى اتفاق واحد وقعته أو شهدت توقيعه ممثلة لجماعة أو منظمة نسائية. وهذا يسلط الضوء على الفجوة الكبيرة والمستمرة بين تطلعاتنا والواقع في تحقيق هدف الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. ولمعالجة ذلك الأمر، يجب على المجتمع الدولي، وفي طليعته مجلس الأمن، تبني وتنفيذ استراتيجيات شمولية لا يُنظر فيها إلى النساء والشباب باعتبارهم ضحايا فحسب، بل باعتبارهم مهندسين رئيسيين للسلام؛ حيث لا يكون صوت بناة السلام من النساء والشباب مسموعا فحسب، بل وينصت إليه؛ وحيث يحصل بناة السلام من النساء والشباب على التمويل ولا ينقصهم التمويل؛ وحيث يتمتعون بالحماية ولا يُتركون عرضة للمخاطر. وفي إطار معالجة النزاعات المعقدة اليوم، يجب أن نقبل أنه لا يوجد حل واحد يناسب جميع السيناريوهات. ولا يمكن التعامل مع بناء السلام بمعزل عن سائر الأمور. وبدلا من ذلك، ينبغي فهمه على أنه ممارسة تتطلب نهجا كليا ويرتبط ارتباطا جوهريا بتغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي وضعف المؤسسات والفقر والعوامل الاجتماعية والاقتصادية الأخرى وتتفاعل معها، فضلاً عن البيئة المعلوماتية الصحية. وبالتالي، فإن منع نشوب النزاعات وبناء السلام يجب أن يعالجا بفعالية كلاً من الصلة بين الشؤون الإنسانية والتنمية والسلام فضلا عن الصلة بين المناخ والأمن. ولهذا السبب تؤيد النمسا آلية الأمن المناخي، التي أصبحنا عضوا فيها في العام الماضي. وبالمثل، فإننا نعتقد أن الفعالية الحقيقية في منع نشوب النزاعات وبناء السلام تكمن في التدخلات الوطنية والمحلية والمجتمعية. وفي حين أن عمليات السلام المدفوعة من الخارج قد تكون لها ميزة، فإنها غالبا ما تركز فقط على التكتيكات السياسية والعسكرية، متجاهلة المشاكل الكامنة داخل المجتمعات المحلية، وبالتالي غالبا ما تؤدي إلى حلول لا توفر سوى فترة راحة مؤقتة بدلا من تحقيق السلام الدائم. ويتيح لنا الميثاق من أجل المستقبل فرصة لتعزيز دور لجنة بناء السلام، لا سيما في وضع استراتيجيات وطنية للمنع. ومن النقاط الحاسمة في جعل مجتمعاتنا قادرة على الصمود تمكين النساء والشباب في عملية صنع القرار. واسمحوا لي أن أضيف أن هذا التمكين لا يمكن ضمانه إلا من خلال الوصول إلى المعلومات، فضلا عن وجود وسائط الإعلام الحرة والمستقلة بوصفها جهات للتحقق من الحقائق. ولذلك، فإن الأركان الأساسية لنهجنا ثلاثي الأبعاد – الشمول والتآزر والشراكات. وبينما نسعى جاهدين للنهوض بتلك الأهداف، دعونا نتذكر أن منع نشوب النزاعات العنيفة ليس مجرد أولوية، بل هو جانب أساسي من جوانب عمل منظمتنا، كما

هو منصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة، وهو ما يتطلب مساهمة فعالة من الدول والمنظمات الدولية والمجتمع المدني لضمان النجاح.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة كوستاريكا.

السيدة تشان فالفيردي (كوستاريكا) (*تكلمت بالإسبانية*): تشيد كوستاريكا باليابان على عقد هذه المناقشة المفتوحة وتود أن تسلط الضوء على ثلاثة جوانب. أولا، لقد مضى بالفعل 23 عاما منذ نشر التقرير الأول للأمين العام عن منع نشوب النزاعات المسلحة (S/2001/574) ومنذ اعتماد بروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها وذخائرها والاتجار بها بصورة غير مشروعة وبرنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، الذي سترأس كوستاريكا مؤتمره الاستعراضي الرابع. إن هذه الأطر تعتبر تحديد الأسلحة عنصراً أساسياً في منع نشوب النزاعات. ولذلك، تدعو كوستاريكا المجلس إلى بذل جهود وإدراج ولايات أقوى لرصد وإنفاذ عمليات حظر الأسلحة على الصعيدين الوطني والإقليمي. كما أننا ندعو جميع الجهات الفاعلة داخل منظمتنا، بما في ذلك بعثات حفظ السلام والبلدان المساهمة بقوات فيها، إلى الاضطلاع بدور مركزي في مراقبة الأسلحة والذخائر، وجمع البيانات عن الأسلحة والذخائر المستردة ورصد التدفقات غير المشروعة وتبادل هذه المعلومات مع لجان الجزاءات وفقا لولايتها. كما ندعو الدول إلى الاستجابة لطلبات أفرقة الجزاءات للحصول على معلومات عن إمكانية اقتفاء الأثر. ثانياً، وعلى الرغم من التقدم الذي أحرزه المجلس في الاعتراف بالصلة بين مشاركة المرأة وحمايتها، لا تزال هناك فجوة ملحوظة بين الأطر الدولية والواقع الذي تواجهه المرأة، خاصة في المناطق المتأثرة بالنزاعات. ومن أجل سد تلك الفجوة، تدعو كوستاريكا إلى إعطاء الأولوية لتنفيذ الحكم الوارد في القرار 2493 (2019) بشأن تهيئة بيئات تمكينية لمشاركة المرأة، وتحسين التنسيق بين بعثات الأمم المتحدة وكياناتها، واعتماد نهج يراعي الاعتبارات الجنسانية في الأدوات الرقمية للمشاركة، من بين أمور أخرى. ثالثاً، يكمن التكامل بين خطة المرأة والسلام والأمن وخطة الشباب والسلام والأمن في هدفهما المشترك المتمثل في تعزيز جهود بناء السلام الشامل للجميع والمستدام عبر مختلف المجتمعات والأجيال. ويسهم تطبيق منظور جنساني على الأنشطة في إطار الخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن في تعزيز ثقافة السلام والحيلولة دون تكرار جيل جديد لنفس أنماط وهياكل السلطة الأبوية التي تحد من المساواة بين الرجل والمرأة. وبالمثل، ينبغي أن تعالج الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن احتياجات وتجارب الشابات الخاصة بفئات عمرية محددة وأن تعالج أولوياتهن وشواغلهن بشكل استباقي. لدينا القدرة على منع نشوب النزاعات من خلال تنفيذ آليات تحديد الأسلحة وتعزيز مشاركة المرأة والحوار بين الأجيال وتعزيز التنسيق داخل المنظومة.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل جنوب أفريقيا.

السيد ستيرلي (جنوب أفريقيا) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكر رئاسة اليابان على تيسير هذه المناقشة المفتوحة بشأن تمكين جميع الأطراف الفاعلة، بما في ذلك النساء والشباب، في تعزيز منع نشوب النزاعات. كما نشكر جميع مقدمي الإحاطات على مشاركتنا أفكارهم. يقع منع نشوب النزاعات في صميم ولاية الأمم المتحدة ومجلس الأمن على وجه الخصوص. ويتوقف صون السلام والأمن الدوليين على تحقيق جميع ركائز الأمم المتحدة الثلاث المتشابكة – السلام والأمن وحقوق الإنسان والتنمية. وفي ذلك السياق، أود أن أسلط الضوء على المسائل الأربع التالية ذات الأهمية في مناقشتنا اليوم. أولاً، سيظل السلام، وبالتالي منع نشوب النزاعات أمرا بعيد المنال إذا لم يتم تحديد الأسباب الجذرية للنزاع ومعالجتها على نحو ملائم. فالنزاعات التي طال أمدها في فلسطين وأجزاء من القارة الأفريقية التي نرى فيها انتكاسات وتكرارا لنشوب النزاعات هي أمثلة يجب أن نستخلص منها الدروس. فلا يمكننا بناء سلام مستدام من دون معالجة الأسباب التي أدت إلى نشوب تلك النزاعات واستمرارها. ثانياً، ينبغي تجنب اعتماد نموذج واحد يفترض أنه يناسب جميع الحالات لمنع نشوب النزاعات. فكل حالة من حالات النزاع فريدة من نوعها، وبالتالي يجب أن تكون الاستجابات مصممة

خصيصاً لكل حالة على حدة. وعلاوة على ذلك، هناك حاجة إلى بذل جهود متضافرة للاستجابة بشكل استباقي لمختلف مسببات النزاع، لا سيما في الدول الهشة، من خلال استراتيجيات وطنية لمنع نشوب النزاعات مع مساهمات من مختلف أصحاب المصلحة بغية ضمان تولي مقاليد الأمور على الصعيد الوطني. وبينما ننظر في الاستجابات الفريدة لكل حالة، يجب أن نكون مدركين للمعايير المزدوجة التي يتم تطبيقها في بعض الأحيان في التعامل مع النزاعات على الصعيد الدولي. ويجب تطبيق قيم القانون الدولي ومبادئه بشكل متسق لتجنب الإعمال الانتقائي لحقوق البعض على حساب البعض الآخر. ثالثًا، من الضروري أيضًا أن تعزز الدول نهجًا يركز على حقوق الإنسان لحماية حقوق جميع شعوبها. ومن شأن هذا النهج، الذي يرتكز على مؤسسات وسياسات وطنية مرنة، أن يكفل تمتع جميع شرائح المجتمع، ولا سيما النساء والشباب، بحقوق الإنسان الخاصة بهم. وهناك قيمة في تعزيز الدور الكبير للنساء والشباب في الجهود المبذولة للحفاظ على السلام بسبب قدراتهم المتميزة على الوصول إلى المجتمعات. ونرى أن ذلك أساس للشمول وأمر أساسي أيضا للمساعدة على منع نشوب النزاعات أو تكرار حدوثها في بعض الحالات. وأخيراً، نود أن نؤكد على أهمية تبادل أفضل الممارسات للنهج الشاملة للجميع لمنع نشوب النزاعات. ونشجع الدول والترتيبات الإقليمية على تبادل الدروس والخبرات بشأن النهج الشاملة للجميع لمنع نشوب النزاعات. وفي الختام، فإن منع نشوب النزاعات بنجاح هو بطبيعة الحال أمر شامل للجميع، ويعزز الحيز السياسي والاقتصادي والاجتماعي لجميع الجهات الفاعلة، بما في ذلك النساء والشباب. ويظل دور مجلس الأمن محورياً في وضع الأطر المعيارية التي تدعم الإدماج، في حين يجب على فرادى الدول أن تواصل تطوير استجابات محددة السياق تدعم منع نشوب النزاعات.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة نيوزيلندا.

السيدة شفالغر (نيوزيلندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): نشكر اليابان على عقد هذه الجلسة المهمة اليوم بشأن موضوع تعزيز منع نشوب النزاعات وتمكين مشاركة جميع الجهات الفاعلة، بما في ذلك النساء والشباب. إن القيام بذلك مسؤولية مشتركة بين منظومة الأمم المتحدة وجميع الدول الأعضاء. ويشرفني أن أتكلم باسم كندا وأستراليا وبلدي نيوزيلندا (مجموعة بلدان كندا وأستراليا ونيوزيلندا). تؤيد المجموعة تماما العمل الجاري، بما في ذلك تعزيز هيئات مثل لجنة بناء السلام والمفاوضات الجارية بشأن الميثاق من أجل المستقبل. لقد رأينا تركيز مسودات مبكرة للميثاق على استيعاب الجميع وعلى تمكين النساء والشباب، في مجالات منها منع نشوب النزاعات وبناء السلام، ونعتزم ضمان الإبقاء على هذه الإشارات وتعزيزها. وينبغي أن يكون تمكين جميع الجهات الفاعلة، بما فيها النساء والشباب، من الإعراب عن آرائهم في منع نشوب النزاعات وكفالة السلام المستدام هدفا رئيسيا لجميع الدول الأعضاء. ففي حالات النزاع، غالبا ما تعاني النساء والشباب من العواقب غير المتناسبة للعمل العسكري، ورأينا ذلك من خلال مثالين مروعين هما: الغزو الروسي غير المشروع لأوكرانيا والنزاع الجاري في إسرائيل وغزة. غير أنه لا توجد حتى الآن مقاعد للنساء والشباب حول طاولة مناقشة مسائل السلام والأمن. ويجب علينا الوفاء بالتزامنا بتحقيق مشاركة النساء والشباب مشاركة كاملة ومجدية وعلى قدم المساواة في منع نشوب النزاعات وفي بناء السلام. ولا تزال المجموعة ملتزمة بضمان المشاركة الكاملة للشعوب الأصلية في الأمم المتحدة. وينبغي إدراج هذه الأصوات بصورة منهجية، حسب الاقتضاء، في جميع جوانب منع نشوب النزاعات وتسويتها، بما في ذلك آليات العدالة التصالحية. لدينا الآن فرص لجعل عملنا أكثر شمولا، بسبل منها المشاركة المجدية للنساء والشباب. ولتحقيق هذه الغاية، تتيح العمليات المقبلة، مثل استعراض عام 2025 لهيكل بناء السلام، فرصة مهمة لتعزيز مشاركة الجميع في منع نشوب النزاعات في إطار هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام. وأخيراً، ترحب المجموعة بالإنجاز الهام المتمثل في تخصيص الأنصبة المقررة لتمويل صندوق بناء السلام، ابتداء من عام 2025، وتكرر دعمنا لتمويل بناء السلام تمويلا كافيا ومستداما يمكن التنبؤ به لمواجهة تحديات السلام والأمن. فهيكل الأمم المتحدة لبناء السلام يؤدي دورا حيويا وهو في وضع جيد لتحسين الجهود الجماعية الرامية إلى منع نشوب النزاعات والاستجابة للتحديات بعد انتهاء النزاع.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل رومانيا.

السيد فيروتا (رومانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر اليابان على إدراج هذه المسألة المهمة في جدول الأعمال. إن بناء مؤسسات موثوقة وقادرة على الصمود تمثل جميع الجهات الفاعلة في المجتمع، بما في ذلك النساء والشباب على وجه الخصوص، أمر بالغ الأهمية. لقد وضعنا إطارا مؤسسيا قويا لتمكين النساء والفتيات من المشاركة في منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام. وتندرج الدورة الجارية للجنة وضع المرأة والخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في هذا الإطار. لكن هناك حاجة إلى انخراط أكبر في تنفيذ هذه الصكوك، خاصة قبل استعراض عام 2025 لهيكل بناء السلام، إذ يتعين علينا بكل بساطة بذل مزيد من الجهد. تلتزم رومانيا التزاما راسخا بوضع النساء والفتيات في صميم جهود السلام. وقد انضممنا إلى ميثاق المرأة والسلام والأمن والعمل الإنساني. إن استراتيجيتنا الوطنية وخطة عملنا الوطنية بشأن المرأة والسلام والأمن توضحان بجلاء أن هناك ترابطا بين وضع المرأة ومستوى النزاع في منطقة معينة، وقد شهدنا الأثر العالمي لإخفاقنا في تمثيل المرأة وتعزيز حقوقها ومشاركتها في جميع المجالات والمستويات في مجتمعاتنا. ويتعين علينا معالجة العقبات المتبقية التي تحول دون إشراك المرأة، لا سيما في المستويات الأعلى لصنع القرار. ويتطلب منع نشوب النزاعات تغييرات نظمية فيما يتعلق بمشاركة كل من النساء والشباب. والقرار 2250 (2015) وثيقة بارزة مكنت الشباب من المشاركة في عمليات السلام. وما يلزم الآن هو منح الأجيال الشابة صوت قوي من أجل بناء مجتمعات أكثر قدرة على الصمود ويسودها السلام. وتلتزم ورومانيا بالمساهمة بنشاط في تهيئة الفرص لأجيال الشباب في جميع أنحاء العالم وبتقليص الفجوات في التعليم والمهارات في استخدام التكنولوجيات الجديدة. وفي الآونة الأخيرة، قدمت حكومتنا مساعدة مالية وإمدادات لأول مركز امتياز افتراضي في أديس أبابا. إن السلام يرتبط ارتباطا وثيقا باستمرار الاستثمارات في أجيال الشباب، التي هي مصدر قوة لإيجاد مجتمعات أكثر قدرة على الصمود وأقوى. ووضعنا الأدوات اللازمة، ولكن يجب أن نواصل صقل التنسيق بين مختلف الكيانات على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وأرحب بالتطورات الأخيرة التي زادت من تعزيز أنشطة الأمم المتحدة لبناء السلام. لقد ركزت رومانيا جهودها بنشاط لتعزيز قدرة صندوق بناء السلام على تلبية الاحتياجات المتزايدة في سياقات بناء السلام. ونتوقع من إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام أن تعقد جلسة إحاطة منفصلة مع الدول الأعضاء بشأن حالة الخطة الجديدة للسلام والكيفية التي ستندرج بها البعثات السياسية الخاصة في هذا الإطار الذي أعيد تشكيله حديثا. وأخيراً، ستتاح لنا في المستقبل فرصة أثناء مؤتمر القمة المعني بالمستقبل لإعادة التفكير في استخدام إطارنا المؤسسي لبناء السلام ومنع نشوب النزاعات. كما نرى فرصة، عن طريق الميثاق من أجل المستقبل، لتعزيز المشاركة على نطاق المنظومة في تمويل وبناء الشراكات من أجل بناء السلام، باعتماد نهج يشمل المجتمع بأسره. وستواصل رومانيا الدعوة إلى تعميم مراعاة منظور المرأة والسلام والأمن ومنظور الشباب والسلام والأمن في جدول أعمال الأمم المتحدة.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل المكسيك.

السيد فاسكونسيلوس إي كروس (المكسيك) (*تكلم بالإسبانية*): تود المكسيك أن تعرب عن بالغ تقديرها لليابان على عقد هذه المناقشة. في إطار مشاركتنا في مجلس الأمن كعضو منتخب بين عامي 2021 و 2022، شجع بلدنا على اعتماد البيان الرئاسي S/PRST/2021/22، الذي أكد فيه المجلس من جديد أن الحكومات والسلطات الوطنية تتحمل المسؤولية الرئيسية عن تحفيز وتوجيه أنشطة بناء السلام والحفاظ على السلام، مشددا على أن استيعاب الجميع أساسي لتحقيق هذا الغرض. وبالمثل، يؤكد بلدي من جديد نهج الخطة الجديدة للسلام، الذي يعطي الأولوية ويزيد الاستثمار في منع نشوب النزاعات وتسويتها، باتباع نهج محوره الإنسان وشامل لجميع شرائح المجتمع. كما نؤكد من جديد دعمنا لمبادرة الأمين العام، الواردة في تقريره المعنون خطتنا المشتركة (A/75/982)، الذي يدعو فيه إلى وضع استراتيجيات وقائية وطنية لتعزيز الهياكل الأساسية الوطنية للسلام، ووضع النساء والفتيات في الصميم، وتلبية احتياجات الشباب. وعلى الصعيد الوطني، نفذت المكسيك برنامج النساء المشاركات في بناء السلام، الذي يهدف إلى تعزيز دور المرأة في القيادة والتنظيم

في مجتمعاتها المحلية والإسهام في رتق النسيج الاجتماعي. وندرك أن العمل الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الذي تضطلع به المرأة أساسي في بناء السلام. وفيما يتعلق بمشاركة الشباب في منع العنف، يدير المعهد المكسيكي للشباب برنامجا يسمى "المشاتل الإبداعية". ويتألف هذا البرنامج من أفرقة تدرب المشاركين على الفنون، وهو يركز على المجتمع المحلي ويلبي احتياجات الفتيات والفتيان والشباب. ويرتكز البرنامج على تراثنا الثقافي الغني، ويتم من خلاله تعزيز السلام في منتديات آمنة لتطوير التفكير النقدي لدى الأطفال وتشجيعهم على المشاركة في الفنون.

وبالإضافة إلى ذلك، أود أن أنوه بعمل لجنة بناء السلام بوصفها مستشارا رئيسيا في وضع وتنفيذ استراتيجيات لصالح لخطة الشباب والسلام والأمن، وكذلك في وضع خطط عمل وطنية بشأن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. ويمكن لمجلس الأمن ولجنة بناء السلام تعزيز جوانب التآزر بين الخطتين وتيسير تعميمهما في عمل الكيانين.

من هذا المنطلق، نؤيد اقتراح الأمين العام بتعزيز عمل اللجنة، وندعو اللجنة إلى تعزيز الجهود الرامية إلى دعم الاستراتيجيات الوطنية للوقاية، باتباع نهج شامل.

أخيرا، نحث الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين على الاستفادة من المناقشات الجارية بشأن ميثاق المستقبل، فضلا عن عملية استعراض لجنة بناء السلام لعام 2025، بوصفهما فرصتين قيمتين لتركيز الجهود على تعزيز هيكل الوقاية، مع التركيز على نوع الجنس والإدماج.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل ماليزيا.

السيد محمد (ماليزيا) (*تكلم بالإنكليزية*): تشكر ماليزيا اليابان على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة المهمة بشأن تعزيز منع نشوب الصراعات وتمكين جميع الأطراف الفاعلة، بما في ذلك النساء والشباب. ويقدر وفدنا أيضا الأفكار القيمة التي يتقاسمها اليوم مقدمو الإحاطات الإعلامية.

إن ماليزيا تؤمن إيمانا راسخا بأنه لا يمكن ضمان السلام المستدام إلا بمعالجة الأسباب الجذرية المحتملة للصراعات التي يمكن أن تتعلق بالتفاوتات الاقتصادية والمظالم الاجتماعية. لذلك من الحتمي اتباع نهج شامل، وينبغي أن يهدف إلى بناء القدرة على الصمود داخل المجتمعات والتخفيف من احتمال نشوب الصراعات.

ويجب أن يتمثل أحد الجوانب الحاسمة لذلك النهج الكلي في إشراك جميع الجهات الفاعلة وتمكينها، مع التركيز بشكل خاص على النساء والشباب. ومن المهم الاعتراف بأدوارهم بوصفهم عوامل تغيير وبناة للسلام. والمرأة بوسعها أن تجلب وجهات نظر وحلول فريدة إلى الطاولة، ويمثل الشباب المستقبل الذي يجب تشكيله من خلال الشمولية وتكافؤ الفرص.

إن تمكين النساء والشباب ليس مسألة عدالة فحسب، بل إنها أيضا ضرورة استراتيجية. تظهر الدراسات باستمرار أن المجتمعات التي تتمتع بقدر أكبر من المساواة بين الجنسين هي أكثر المجتمعات مرونة وأقلها عرضة للصراع. يمكن للشباب، بما لديهم من طاقات وإبداع وتصميم، أن يكونوا محفزين أقوياء على التغيير الإيجابي. وإن تبني إمكاناتهم يمثل استثمارا في مستقبل أكثر استقرارا وسلاما.

تراعي صياغة السياسات الوطنية لماليزيا، بما في ذلك ما يتعلق منها بالسلام والأمن، المنظور الجنساني. فعلى سبيل المثال، نحن فخورون بوجود 94 امرأة من بين 865 فردا من القوات المسلحة الماليزية والشرطة الملكية الماليزية المنتشرين في خمس عمليات لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة. وقد تبين لنا بأن مشاركة الإناث كانت قيمة جدا، منها على سبيل المثال، التصدي للجريمة القائمة على نوع الجنس والعنف الجنسي المرتبط بالصراعات.

تؤيد ماليزيا تأييدا تاما البيان المشترك لرابطة أمم جنوب شرق آسيا بشأن تعزيز المرأة والسلام والأمن الذي اعتمد في تشرين الثاني/نوفمبر 2017. وعلاوة على ذلك، يركّز معهد رابطة أمم جنوب شرق آسيا للسلام والمصالحة، بوصفه منهاج عمل المسار 1-5 التابع لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، على مشاركة الشباب في بناء السلام من

أجل تعزيز ثقافة السلام في الرابطة. تلك الأمثلة تشهد على التزامنا بالنهوض بتنفيذ برامج المرأة والسلام والأمن والشباب والسلام والأمن.

وتلاحظ ماليزيا أن تعزيز المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة لجميع الأطراف الفاعلة، بما في ذلك النساء والشباب، يواجه تحديات كبيرة، بيد أن الفرص كبيرة بنفس القدر. وبينما تعمل ماليزيا نحو مؤتمر قمة المستقبل، تدعو إلى إجراء المزيد من المناقشات البناءة كهذه المناقشة، لتعزيز التعاون والتآزر في صون السلم والأمن.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل إندونيسيا.

السيد ناصر (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه المناقشة المفتوحة.

إن منع نشوب الصراعات جزء حيوي من منظومة السلام. فالاستثمار في منع نشوب الصراعات يعني الاستثمار في السلام والبشر. وإلى جانب بناء السلام، يستحق منع نشوب الصراعات اهتماما أكبر بكثير، لأنه يتطلب النظر في الصلة بين الأمن وحقوق الإنسان والتنمية بغية ضمان اتخاذ تدابير لمنع نشوب الصراعات أو تكرارها. من هنا، يجب على المجلس أن يحافظ على نهج متسق تجاه استدامة السلام.

إزاء تلك الخلفية، أود أن أشدد على ثلاث نقاط.

أولا، تهيئة بيئة تمكينية أمر في غاية الأهمية. ومن خلال الاستثمار في القدرات الوطنية لمنع نشوب الصراعات، يمكننا تأمين برامج ذات ملكية محلية من القاعدة إلى القمة تعزز قدرة المجتمع المحلي والأسرة على الصمود، وتعزز المؤسسات الوطنية، وتكفل الوصول إلى الاقتصاد والعدالة.

لهذا السبب يبذل حفظة السلام الإندونيسيون، بمن فيهم حفظة السلام من النساء، جهودا كبيرة للاستثمار في السكان المحليين، وكسب قلوب وعقول المجتمعات المحلية – ليس لضمان الوفاء بولاياتهم فحسب، بل أيضا لتمهيد الطريق أمام جهود بناء السلام من خلال المشاركة المجتمعية.

وعلاوة على ذلك، يتطلب ذلك النهج أيضا تعزيز الدور المجدي للنساء والشباب بوصفهم عوامل تمكينية حاسمة للوقاية الشاملة وبناء السلام طوال عملية السلام.

ثانيا، نحن بحاجة إلى ضمان الانتقال السلس من عمليات السلام إلى بناء السلام. إذ أن بناء السلام لا يبدأ عندما ينتهي حفظ السلام. بل يجب أن يبدأ قبل ذلك بكثير، بالترادف مع عمليات السلام. وتحتاج كل حالة من حالات الصراع إلى تقييم شامل قبل أن تمر الحالة بأي مرحلة انتقالية. وهذا بدوره سيتطلب شراكة قوية مع جميع أصحاب المصلحة في الميدان، بما في ذلك المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

ثالثا، يجب تعزيز التآزر داخل منظومة الأمم المتحدة. ويجب على المجلس أن يعمل مع جميع هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة المعنية لمعالجة الأسباب الجذرية للصراع. ومن الحيوي التنسيق مع لجنة بناء السلام. وتضطلع لجنة بناء السلام بدور هام في تعبئة المنظمات الإقليمية والمؤسسات المالية الدولية والقطاع الخاص، فضلا عن تعزيز التنمية من أجل منع البلدان من الانتكاس إلى الصراع.

أما المجلس فلديه ولايات حيوية، ليس لمنع نشوب الصراعات فحسب، بل أيضا لإنهاء الأعمال القتالية. وفي ذلك السياق، يجب على المجلس أن يتصرف بشكل جماعي وحاسم لضمان عدم إزهاق المزيد من الأرواح البريئة دون طائل، بما في ذلك النساء والأطفال والشباب في غزة، وفي حالات الصراع الأخرى.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل السلفادور.

السيدة غونزاليس لوبيز (السلفادور) (*تكلمت بالإسبانية*): نقدر فرصة المشاركة في هذه المناقشة بشأن تعزيز منع نشوب الصراعات وتمكين جميع أصحاب المصلحة، والأهم من ذلك، شمول النساء والشباب. ونود أيضا أن نشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية على عروضهم.

يضطلع مجلس الأمن بدور حاسم لا لبس فيه في منع نشوب الصراعات من خلال آليات مثل الإذن بعمليات السلام، التي

يجب أن تكون لها ولايات واضحة وتمويل كاف ويمكن التنبؤ به لتحقيق الأهداف.

نشدد أيضا على الدور المركزي الذي يجب أن تؤديه لجنة بناء السلام في تعزيز التعاون والتنسيق بين الوكالات داخل الأمم المتحدة، وكذلك مع المنظمات الإقليمية الأخرى، والحكومات، والأطراف الفاعلة الأخرى المعنية. وينطوي ذلك على تبادل المعلومات وأفضل الممارسات وتعبئة الموارد لدعم مبادرات منع نشوب الصراعات على الصعيدين الإقليمي والدولي.

ويجب تعزيز أوجه التآزر بين مختلف أجهزة الأمم المتحدة وغيرها من وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها لتمكينها من اعتماد نهج فعالة وشاملة تربط بين عناصر الصلة الإنسانية والإنمائية والسلام التي تعتبر أساسية جدا لتحقيق السلام المستدام. وينطوي ذلك على معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات، والعمل على منع نشوبها وتعزيز المرونة الاجتماعية من خلال إنشاء وتعزيز المؤسسات الوطنية، فضلا عن زيادة الوعي فيما بين جميع الأطراف الفاعلة وتمكينها، ولا سيما تلك التي هُمشت تاريخيا. وفي ذلك الصدد، فإن المشاركة الكاملة للنساء والشباب على جميع مستويات ومراحل السلام وعمليات ما بعد انتهاء النزاع أمر أساسي لبناء السلام المستدام. إن التنفيذ الفعال للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن الشباب والسلام والخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن أمر أساسي لبناء هذه المرونة والملكية الوطنية للسلام المستدام. ويجب أيضا أن تتلقى الجهود الرامية إلى بناء السلام وصونه، بما في ذلك في إطار هاتين الخطتين، تمويلا كافيا ومستداما ويمكن التنبؤ به، ونعتقد أن التنفيذ الكامل لقراري الجمعية العامة 76/305 و 78/257 أمر أساسي. وفي ذلك الصدد، نقدر الاتفاقات المبرمة مؤخرا لتعزيز صندوق بناء السلام.

وفي السلفادور، مكن الصندوق من وضع مبادرات تعزز مشاركة المرأة في بناء السلام، مثل مشروع وصيات السلام، الذي يهدف إلى استخدام بناء القدرات والقيادة والتمكين لزيادة وتعزيز مشاركة المرأة وتأثيرها، ولا سيما النساء اللاتي يشاركن في منظمات المجتمع المدني والشبكات النسائية والقيادات النسائية في المجالات ذات الأولوية. كما يسعى إلى إنقاذ الذاكرة التاريخية للمرأة وتعزيز الاعتراف بدورها التحويلي في تعزيز السلام، لا سيما أثناء وبعد النزاع المسلح الذي عانى منه بلدنا. ويجري ذلك من خلال سلسلة من حلقات العمل للحوار بين الأجيال لإيجاد صلة بين الماضي والحاضر تمكننا من بناء جسور التفاهم ومنع الحالات التي تشعل فتيل النزاع. وبذلك نقوم أيضا بإنقاذ وتعزيز الذاكرة التاريخية للمرأة.

ويوافق بلدي تماما على أن منع نشوب النزاعات ضروري ليس لمنع المعاناة الإنسانية فحسب، بل أيضا كوسيلة لتعزيز التنمية المستدامة، وأنه لا يمكن تحقيقه إلا إذا أدرج نهج جنساني ومشترك بين الأجيال في الإجراءات التي تنفذها جميع الدول تحقيقا لتلك الغاية. وفي ذلك الصدد، نسلم بأهمية نهج المنع في الخطة الجديدة للسلام.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل لاتفيا.

السيدة بافوتا – ديسلاندس (لاتفيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): ترحب لاتفيا بهذه المناقشة المفتوحة بشأن تعزيز منع نشوب النزاعات، وتشكر قيادة اليابان في تيسير إجراء مناقشة شاملة للجميع بشأن هذا الموضوع المهم. كما نشكر مقدمي الإحاطات على أفكارهم القيمة.

وبما أننا نشهد أكبر عدد من النزاعات العنيفة منذ الحرب العالمية الثانية، فإن هذه هي اللحظة المناسبة لإعادة التفكير في نهجنا إزاء منع نشوبها. وفي حين أن للنزاعات أسبابا مختلفة، فإنها نادرا ما تكون حتمية. ويمكن للمرء أن يقارن مع الحرائق المدمرة، التي تنتج عادة عن عوامل كان من الممكن منعها لو تمت معالجة مخاطر الحريق في الوقت المناسب. وبغية تحسين التأهب والمرونة، ترى لاتفيا ضرورة أن تستند جهود الأمم المتحدة لمنع نشوب النزاعات إلى ثلاث ركائز رئيسية – التنسيق الفعال فيما بين الأطراف الفاعلة، والمشاركة الشاملة للجميع، والموارد الكافية.

أولا، يجب أن تكون جهود المنع مهمة أفقية، وينبغي أن تقوم بها جميع المؤسسات ذات الصلة مستفيدة من أدواتها وخبراتها. فعلى سبيل المثال، ينبغي لمجلس الأمن أن يستثمر في تبصره فيما يتعلق

بالنزاعات المحتملة وقدرته على تعبئة منظومة الأمم المتحدة لمنع نشوبها. وتماشيا مع مقترحات مبادرة الخطة الجديدة للسلام، يمكن للجنة بناء السلام أن تعزز مساعدتها للدول في خططها الوطنية لمنع نشوب النزاعات. وعلاوة على ذلك، يجب أن نعيد تنشيط الدور الرئيسي الذي يؤديه المجلس الاقتصادي والاجتماعي وهيئاته الفرعية في التعجيل بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، التي تعتبر حاسمة لضمان السلام على المدى الطويل. وينبغي متابعة جميع خطوط الجهود هذه بطريقة منسقة، يشارك فيها جميع أصحاب المصلحة.

ثانيا، بينما تتحمل النساء والشباب والأقليات في كثير من الأحيان وطأة النزاع، كثيرا ما يُهمشون في عمليات بناء السلام ومنع نشوب النزاع. وينبغي أن نسعى جاهدين إلى اتباع نهجٍ مختلف، يشمل الإمكانات الكاملة لكل فرد من أفراد المجتمع ويطلق العنان لها، ويعزز التماسك والقدرة على منع التوترات والنزاعات. وخلال مشاركة رئيسة وزراء بلدنا، إيفيكا سيلينا في اجتماعات لجنة وضع المرأة هذا الأسبوع، أبرزت التزام لاتفيا بتعزيز الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وبالمثل، تدعم لاتفيا بنشاط مشاركة الشباب في المداولات بشأن الحلول المستدامة والمرنة والمبتكرة لمنع نشوب النزاعات. ويتطلع ممثل شباب لاتفيا لدى الأمم المتحدة إلى مناقشة هذه المواضيع في منتدى الشباب المقبل للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وأخيرا، تتطلب جهود بناء السلام ومنع نشوب النزاعات موارد يمكن التنبؤ بها. ولاتفيا، بوصفها مانحا لصندوق الأمم المتحدة لبناء السلام، ترحب بالاتفاق على الأنصبة المقررة لبناء السلام. ومن المهم بنفس القدر ضمان استثمار الموارد بكفاءة من خلال نهج منسق بين وكالات الأمم المتحدة وبرامجها، فضلا عن الجهات الفاعلة الدولية، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة إسبانيا.

السيدة خيمينيث دي لا هوث (إسبانيا) (*تكلمت بالإسبانية*): أشكر الرئاسة اليابانية على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة المفتوحة التي تتيح لنا أن نفكر مليا في عمل نظام الأمن الجماعي، الذي يشكل مجلس الأمن معياره، وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

وتؤيد إسبانيا البيان الذي سيدلى به بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، وأود الآن أن أدلي ببعض الملاحظات الإضافية بصفتي الوطنية.

يتطلب منع نشوب النزاعات نُهُجا شاملة ذات آفاق زمنية وافرة وتمويلا كافيا. ويتعلق الأمر أيضا بتعزيز المجتمع من خلال المشاركة الفعالة للنساء والشباب بكل تنوعهم. ولذلك، من الضروري الاعتراف بالنهج الترابطي بين العمل الإنساني والتنمية والسلام، الذي يجب أن يشمل أيضا احترام وتعزيز ممارسة الحريات الأساسية وحقوق الإنسان للجميع. هذا هو النهج المختار لاستراتيجيتنا للدبلوماسية الإنسانية للفترة 2023–2026، التي يتمثل هدفها الأساسي في منع نشوب النزاعات وتوفير الوساطة لحلها، والتعاون لتعزيز ثقافة السلام والحفاظ على الحيز الإنساني.

وتشمل المسؤولية الرئيسية للمجلس عن صون السلم والأمن الدوليين منع نشوب النزاعات من خلال نهج شامل. إننا نؤيد مجلس الأمن في معالجة العوامل التي تزيد من حدة التهديدات والمخاطر، مثل تغير المناخ وانعدام الأمن الغذائي. ولهذا السبب أيضا نسلم بأهمية الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وتلك المتعلقة بالشباب والسلام والأمن. تشجعنا السياسة الخارجية النسوية لإسبانيا على التركيز بشكل خاص على المشاركة الكاملة والمجدية للمرأة. وكما لاحظنا في المناقشة المفتوحة بشأن المرأة والسلام والأمن في تشرين الأول/أكتوبر الماضي (انظر S/PV.9452)، نعتقد بضرورة أن يعالج منع نشوب النزاعات أسباب نشوبها الكامنة، مثل عدم المساواة بين الجنسين، بتعيين المزيد من النساء في مناصب السلطة السياسية والاقتصادية والأمنية. وأود أن أذكر بإيجاز عمل شبكات الوسيطات، التي يمكننا من خلالها النهوض بالمشاركة الفعالة للمرأة في منع نشوب النزاعات وجهود الوساطة. تشارك إسبانيا في شبكة الوسيطات في منطقة البحر الأبيض المتوسط، وفي الشبكة الأيبيرية – الأمريكية للوسيطات، وتسهم في عمل شبكة النساء الأفريقيات في منع نشوب النزاعات وجهود الوساطة، ولا سيما في منطقة الساحل.

خطة التنمية المستدامة لعام 2030 هي أداة أخرى لمنع نشوب النزاعات، لأن القضاء على الفقر وحماية الكوكب وتحسين حياة الناس

يمكنها التقليل بشكل كبير من مخاطر النزاعات. نرحب أيضا بتمكن المجلس، بتعزيز علاقته مع لجنة بناء السلام، من إثراء مداولاته وتصميم ولاياته التي تأخذ في الحسبان مشورة اللجنة.

إن الاتجاه الحالي نحو التجزئة الجغرافية السياسية للعالم والأعداد المتزايدة للنزاعات بين الدول، مع الانتهاكات الصارخة للميثاق، يشجع البعض على السعي إلى إقامة نظام دولي قائم على مناطق النفوذ، تسود فيه أقوى الدول على الغالبية ولا تحترم فيه السلامة الإقليمية للدول وسيادتها.

ومع ذلك، ينبغي أن تكون تلك التوجهات حافزا لإعادة تأكيد التزامنا الجماعي بالسلم والأمن الدوليين، والنظام الدولي القائم على القواعد، التي يدعمها، وقوة تعددية الأطراف في منع نشوب النزاعات وحلها.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل ألمانيا.

السيد زاهنيسن (ألمانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد ألمانيا تأييدا تاما البيان الذي أدلي به باسم الاتحاد الأوروبي والبيان المشترك الذي أدلي به باسم مجموعة حقوق الإنسان/منع نشوب النزاعات (انظر S/PV.9574). وأود أن أشكر اليابان على تنظيم هذه المناقشة اليوم وأن أشيد بدورها الريادي العالمي الثابت في بناء السلام والوقاية، منذ أيام السيدة أوغاتا إلى البيان الصحفي المشترك الذي أدلي به اليوم باسم أعضاء لجنة بناء السلام ومجلس الأمن. وأشكر أيضا مقدمي الإحاطات الإعلامية اليوم، وأود أن أشير إلى الإحاطة الإعلامية التي قدمها رئيس لجنة بناء السلام، السفير فرانسا دانيز، ممثل البرازيل.

وتؤيد ألمانيا تماما تحليله للكيفية التي يمكن بها للجنة بناء السلام أن تدعم وتكمل عمل مجلس الأمن في هذا الميدان على نحو أفضل. ويحدونا الأمل في أن يتم متابعة العديد من الأفكار الملموسة جدا للسفير فرانسا دانيز خلال استعراض هيكل بناء السلام في العام المقبل. ونلمس رغبة قوية لدى أعضاء الأمم المتحدة في عدم تفويت الفرصة التاريخية لتعزيز دور لجنة بناء السلام وأثرها المفيد على أرض الواقع بشكل كبير.

ونحن على اقتناع راسخ بأننا أحرزنا جماعيا تقدما ملحوظا في ميدان الوقاية وبناء السلام. ونعرف الآن جيدا ما الذي يصلح لذلك تماما، وقد أنشأنا أدوات التنفيذ المطلوبة.

وسأذكر ثلاثة فقط.

أولا، هناك البرنامج المشترك لبناء القدرات الوطنية لمنع نشوب النزاعات التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام. وأسهم مستشارو الأمم المتحدة للسلام والتنمية، بتمويل من ذلك البرنامج، إسهاما نشطا في صياغة وتنفيذ استراتيجيات وطنية لمنع نشوب النزاعات في 67 بلدا.

ثانيا، هناك صندوق المرأة للسلام والعمل الإنساني، الذي يدعم بنجاح المبادرات المحلية التي تركز على المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة للمرأة في منع نشوب النزاعات وبناء السلام. وبطبيعة الحال، لدينا صندوق بناء السلام وعمله الحفاز الحاسم دعما للجهود الوطنية لمنع نشوب النزاعات وبناء السلام.

وجميع تلك الصكوك موجهة نحو الملكية الوطنية. وهي تعمل بناء على طلب الحكومات ودعما لجهود الوقاية الوطنية والإقليمية.

ومع ذلك، فإن ما نعتقد أنه مفقود هو التوسع الضروري للاستجابة للزيادة في الطلب على الدعم الوقائي من جانب الدول الأعضاء. وفي هذا الصدد، ما زلنا أقل بكثير مما هو مطلوب ماليا. وألمانيا هي المساهم الرئيسي في كل الصكوك الثلاثة. ونأمل أن تنظر الدول الأعضاء الأخرى أيضا في المساهمة ماليا في تلك الأدوات ذات القيمة العالية. ويجب علينا أيضا أن نستكشف طرقا بديلة للتمويل بإشراك المصارف الإنمائية والقطاع الخاص ومكتب دعم بناء السلام وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية. كما أطلقت ألمانيا مؤخرا مبادرة الاستثمار من أجل السلام لتمكين المزيد من الاستثمارات المساهمة في السلام في السياقات الهشة والمتأثرة بالصراع.

وفي الختام، أود أن أعود إلى ما قاله السفير فرانسا دانيز هذا الصباح، والذي أثارته أيضا وفود عديدة خلال المناقشة المفتوحة بشأن

أساليب عمل مجلس الأمن يوم الاثنين الماضي (انظر S/PV.9571). ونحن بحاجة ماسة إلى تحسين الترابط بين مجلس الأمن والهيئات الأخرى في الأمم المتحدة، وفي مقدمتها لجنة بناء السلام، فضلا عن الأطراف الفاعلة من النساء والشباب، إذا أردنا حقا أن ننجح في مجال الوقاية والانتقال من إدارة الأزمات إلى توطيد السلام. وفي رأينا، ينبغي أن يشمل ذلك أيضا تواصلا أقوى وأكثر انتظاما مع صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة ذات الخبرة القوية في الصلة بين التنمية البشرية والسلام. وندعو أعضاء مجلس الأمن إلى الاستفادة على أفضل وجه من الزخم الإيجابي الحالي من أجل اتباع نهج متماسك لمنع نشوب النزاعات وتوطيد السلام.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد أونال (تركيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الرئاسة اليابانية على تنظيم هذه المناقشة بشأن محور تركيز مواضيعي بالغ الأهمية.

إن قدرة المجتمع العالمي على معالجة قضايا السلم والأمن الدوليين اليوم تخضع لاختبار التاريخ. إننا نواجه صراعات متعددة ومتزامنة، وتتزايد تعددية طبقاتها وأبعادها في مشهد دولي معقد، يتحول هو ذاته بسرعة بسبب ظهور تحديات جديدة. وبغية التعامل معها بفعالية، نحتاج إلى اعتماد أساليب تم اختبار وظائفها على مدى عقود عديدة.

وأولها منع نشوب النزاعات، لأنه دائما ما يكون أكثر فعالية من السعي إلى حل النزاعات حال وقوعها والتصدي لتداعياتها المتعددة الأوجه. وهذا هو السبب في أن تركيا مؤيد قوي للحوار والدبلوماسية والوساطة كأدوات فعالة لمنع النزاعات وتسويتها بالوسائل السلمية. وكما يتضح من مبادرات مجموعة أصدقاء الوساطة وتحالف الحضارات، تواصل تركيا مشاركتها النشطة في الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق تلك الغاية.

ثانيا، إن معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات أمر حاسم لمنع حدوثها في المقام الأول وتسويتها حال حدوثها. وتشكل النزاعات المسلحة والإرهاب والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والاحتلال غير القانوني والقمع وغياب الحكم الرشيد تهديدات رئيسية للسلم والأمن على الصعيدين الوطني والدولي. وتزداد هذه العوامل تفاقما بسبب الفقر والتفاوتات الاجتماعية والاقتصادية والمعايير المزدوجة المتصورة التي تقوض الثقة في الحوكمة العالمية. ففي الشرق الأوسط، على سبيل المثال، القضية الفلسطينية قضية أساسية. وفي غياب حل عملي لتلك المسألة، سيظل السلام والأمن المستدامان في المنطقة الأوسع أمرا بعيد المنال.

وهذا الأسبوع، يتجمع المئات من القيادات النسائية الشابة والمخضرمة من جميع مناحي الحياة ومن جميع أنحاء العالم مرة أخرى في هذا المبنى. وللنساء والشباب، بوصفهم أكثر قطاعات المجتمعات تحولا وديناميةً، دورا هاما يؤدونه من حيث بناء السلام وضمان استدامته، ومن ثم، يتعين إشراكهم بنشاط على جميع مستويات عمليات السلام. وبينما نحاول معالجة النزاعات بطريقة فعالة، نحتاج إلى استخلاص الدروس من التاريخ الحديث وتجنب أخطاء الماضي. وينبغي أن يكون أحد هذه الدروس تجنب تطبيق أساليب ذات مقاس واحد يناسب الجميع، والتي ثبت فشلها مرارا وتكرارا. بل إن ما نحتاج إليه هو وضع نهج تصاعدية تأخذ في الحسبان خصوصية كل بلد، وتراعي الصلة بين العمل الإنساني والتنمية والسلام، وتعطي الأولوية لبناء المؤسسات والقدرات.

وعلى الصعيد العالمي، لا يمكننا أن نتكلم عن وجود إطار مؤسسي فعال بدون إصلاح مجلس الأمن. ولكي يفي المجلس بمسؤوليته الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين، يجب أن يكون قادرا على الوفاء بالتزاماته باتخاذ إجراءات حاسمة وفي الوقت المناسب عند حدوث انتهاكات. نحن بحاجة إلى أن نكون قادرين على أن نفعل ما هو أفضل من أن نجتمع فقط في الحد الأدنى من القواسم المشتركة، الأمر الذي يقوض دائما تقريبا العمل المجدي. ونظرا لأوجه القصور الهيكلية والمشكلة الأساسية المتمثلة في استخدام حق النقض، لن يكون ذلك ممكنا إلا من خلال الإصلاح الشامل لمجلس الأمن حتى يصبح الجهاز التمثيلي والديمقراطي والشفاف والفعال الذي يحتاجه عالمنا اليوم على وجه السرعة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل تايلند.

السيد تشينداوونغسي (تايلند) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، اسمحوا لي أن أشيد باليابان على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة الهامة، وأن أشكر وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام، ورئيس لجنة بناء السلام، ومقدمي الإحاطات الآخرين على أفكارهم وتوصياتهم القيمة. وأود أن أعرض خمس نقاط.

أولا، إن السلام والتنمية المستدامة وحقوق الإنسان تعزز بعضها البعض. ولذلك فإن أحد أفضل السبل لمنع نشوب النزاعات وبالتالي المساعدة على ضمان السلام هو تعزيز التنمية المستدامة، وتعزيز الأمن البشري، والنهوض بحقوق الإنسان وحمايتها. فإذا استطعنا جميعا تحقيق أهداف التنمية المستدامة ستكون هناك فرصة أقل للنزاع. وإذا استطعنا أن نهيئ بيئة يتم فيها تعزيز وحماية الأمن البشري وحقوق الإنسان ستكون هناك فرصة أكبر للحفاظ على السلام والاستقرار.

ثانيا، يتطلب منع نشوب النزاعات انخراط أصحاب المصلحة المتعددين وعلى مستويات متعددة، من الحكومات إلى المجتمعات المحلية إلى الأفراد. ويجب علينا التشديد على التمكين والمشاركة المجدية للشعوب والمجتمعات المحلية والأطراف الفاعلة الأخرى في بناء الوئام الاجتماعي والتنمية الاقتصادية والمصالحة. وإذا كان للجميع رأي ومصلحة في إيجاد حلول تحظى بتوافق الآراء فمن المرجح أن تكون هذه الحلول أكثر استدامة.

ثالثا، علينا أن نعزز ثقافة السلام القائمة على احترام التنوع، والتأكيد على الوسائل السلمية والاعتدال واحترام القانون الدولي والمعايير الإقليمية. وهذا مجال يمكن للأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية أن تقدم فيه إسهامات هامة. وفي هذا الصدد، كانت رابطة أمم جنوب شرق آسيا قصة نجاح نسبية في الدبلوماسية الوقائية ومنع نشوب النزاعات، وذلك من خلال جهودها لبناء المعايير وبناء المجتمعات وسياساتها العملية القائمة على المصالح المشتركة.

رابعا، للمرأة دور هام تؤديه في منع نشوب النزاعات. ويسلم القرار 1325 (2000) بأن النزاعات المسلحة تؤثر سلبا على المرأة بشكل خاص ويقر بدور المرأة وإسهاماتها في صنع السلام وبناء السلام وبحقها الأساسي في أن تشارك في عمليات السلام. فلا يمكن بناء السلام المستدام حين يتم تجاهل حقوق المرأة. ولذلك هناك حاجة إلى التغيير المحدث للتحول بغية حماية حقوق المرأة وضمان المساواة بين الجنسين من أجل بناء السلام والحفاظ عليه. ويشمل ذلك ضمان تمكين المرأة من خلال زيادة مشاركتها في السياسة والاقتصاد وجميع جوانب المجتمع الأخرى.

خامسا، يمكننا أن نعزز جهود منع نشوب النزاعات من خلال مراعاة مصالح الشباب والأطفال وحقوقهم ورفاههم. وكما يسلم القرار 2250 (2015)، فإن جيل اليوم من الشباب هو أكبر جيل عرفه العالم على الإطلاق ويمثل العديد من المدنيين المتضررين من النزاعات المسلحة، بمن فيهم اللاجئون والمشردون داخليا. لقد عانى الشباب والأطفال، غالباً أكثر من غيرهم، في حالات النزاع والانكماش الاقتصادي والجوائح. ونرى أنه إذا لم يكن لدى شباب اليوم أمل في مستقبل سلمي فإن مستقبلنا معرض للخطر. وإذا لم يكن بالإمكان حماية سلامة ورفاه الأطفال اليوم فسيكون لدينا أساس هش جدا نبني عليه مستقبلنا. ولذلك ينبغي حماية الشباب والأطفال. وينبغي إعطاؤهم الأمل ورعايتهم ليكونوا عناصر تمكين مبدعة وبناءة للتغيير السلمي ومساهمين في إحراز التقدم. وسيساعد ذلك على تقليل مخاطر النزاع في المستقبل.

وفي الختام، من الضروري ضمان أن يكون منع نشوب النزاعات وأبعاده المختلفة جزءا لا يتجزأ من مؤتمر القمة المعني بالمستقبل والخطة الجديدة للسلام. وتحقيقا لتلك الغاية، ستتعاون تايلند مع الأمم المتحدة والدول الأعضاء الزميلة لتعزيز منع نشوب النزاعات، وذلك لأنه يقع في صميم ولاية الأمم المتحدة ولأن من مصلحتنا الجماعية أن نمنع نشوب النزاعات. وللمساعدة جزئيا في تحقيق ذلك الهدف، ستواصل تايلند تعزيز التنمية المستدامة، وتعزيز الأمن البشري، وتعزيز وحماية حقوق الإنسان لأنها مترابطة ببعضها البعض وبالسلام المستدام. وبالنظر إلى آثار العوامل المتعددة الأبعاد على منع نشوب النزاعات، نأمل أن يتسنى أيضا إيجاد سبل عملية لتعزيز الحوار وأوجه التكامل، حيثما أمكن، بين عمل مجلس الأمن وهيئات وكيانات الأمم

المتحدة الأخرى، بما في ذلك المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس حقوق الإنسان.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل اليمن.

السيد السعدي (اليمن): نشكر الرئاسة اليابانية على عقد هذه الجلسة الهامة حيث تبرز أهمية الدبلوماسية الوقائية لتقديم نهج استباقي لمعالجة الأسباب الجذرية للصراعات، والتدخل المبكر لمنع تفاقمها، واتخاذ تدابير لتعزيز المشاركة الفاعلة لجميع أطياف المجتمع، بمن فيهم النساء والشباب.

في اليمن، تعد النساء والشباب قوى حيوية لإحداث التغيير، حيث أسهموا بدور فعال في تسريع عجلة التغيير، إلا أن الحرب التي شنتها الميليشيات الحوثية الإرهابية على الإجماع الوطني وتطلعات الشعب اليمني قد عرقلت هذه الإنجازات.

للجمهورية اليمنية تجارب فريدة من خلال المشاركة الفاعلة التي حظيت بها مكونات النساء والشباب والمجتمع المدني في مؤتمر الحوار الوطني الشامل الذي عقد في العام 2013 بمشاركة 30 في المائة من النساء و 20 في المائة من الشباب، بالإضافة إلى تعيين أربع نساء في لجنة صياغة الدستور التي تكونت من 17 عضوا. كما حرصت الحكومة اليمنية خلال السنوات الماضية على توفير وتقديم كافة التسهيلات وتذليل الصعوبات للجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان التي كان فيها تمثيل نسائي لافت، وذلك للقيام بعملها كآلية وطنية مستقلة. وأصدر مجلس القيادة الرئاسي توجيهات للحكومة بالتعاون الكامل مع اللجنة وتسهيل عملها والعمل بالتوصيات الصادرة في تقاريرها بما يسهم في تعزيز وحماية حقوق الإنسان.

تم مؤخراً تعيين 271 امرأة في السلك القضائي، بينهن 37 بمنصب محام عام. إن شعار الاستثمار في النساء لتسريع التقدم والتنمية، والذي كان عنوان الاحتفال بيوم المرأة العالمي هذا العام في اليمن، هو تذكير بأن جميع النساء في الريف والمدن يلعبن أدواراً مهمة تسهم في بناء المجتمع وتحقيق السلام والاستقرار في اليمن وتمكين النساء اقتصادياً واجتماعياً.

تعمل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، الجهة المشرفة على الخطة الوطنية لأجندة المرأة والسلام والأمن، بتنسيق ومتابعة، على تطبيق الخطة على أساس مبادئ الشراكة والقيادة الشاملة والمساءلة لحماية النساء من العنف والتمييز، وضمان مشاركتهن الفاعلة في الحياة السياسية والاقتصادية، وفي مراكز صنع القرار.

على الرغم من الدور المحوري الذي تلعبه النساء والشباب في اليمن، تواصل الميليشيات الحوثية الإرهابية استهداف هذه الفئات بشكل ممنهج، مرتكبةً العديد من الانتهاكات وأعمال العنف ضدها، في تجاهل صارخ للقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان. شملت هذه الانتهاكات الخطف والاحتجاز في سجون ومعتقلات سرية بسبب الانتماء السياسي أو المشاركة في منظمات المجتمع المدني. المرأة اليمنية تواجه في سجون الميليشيات تعذيباً جسدياً ونفسياً، ومنهن رحمة الحمادي وفاطمة العرولي، اللتان صدر بحقهما أحكام قاسية وغير مبررة، تشمل الإعدام والسجن، وغيرها من الانتهاكات التي تضمنها تقرير فريق الخبراء المعني باليمن التابع لمجلس الأمن الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر 2023 (انظر S/2023/833).

نحيي صمود المرأة الفلسطينية الاستثنائي في وجه الانتهاكات وجرائم الإبادة الجماعية المستمرة التي ترتكبها إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، ونقدر الدور الكبير الذي تلعبه المرأة الفلسطينية في الوقوف في الخطوط الأمامية للاستجابة الإنسانية وتعزيز مشاركتهن الهادفة على طريق نيل حقوقهن المشروعة وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة، وعاصمتها القدس الشرقية.

في الختام، تؤكد الحكومة اليمنية على أهمية تقديم الدعم من قبل المجتمع الدولي والأمم المتحدة للدول الأعضاء، وبشكل خاص للدول المتأثرة بالصراعات، في توفير الخبرات والتمويل اللازمة لتعزيز الاستراتيجيات الوطنية لأجندة النساء والشباب والسلام والأمن من خلال تنفيذ مبادرات تشجع مشاركة النساء والشباب في الوساطة والتفاوض وبناء السلام، مع التركيز على التدريب على هذه المهارات، وإيلاء الاهتمام ببناء القدرات للمؤسسات المنفذة لهذه الاستراتيجيات.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة غواتيمالا.

السيدة رودريغيس مانسيا (غواتيمالا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أدلي بهذا البيان بالنيابة عن مجموعة حقوق الإنسان ومنع نشوب النزاعات في نيويورك، التي تشترك في رئاستها ألمانيا وسويسرا، وأعضائها الآخرين – أستراليا، ألبانيا، أوروغواي، بلجيكا، جمهورية كوريا، الدانمرك، رواندا، السنغال، السويد، سيراليون، غابون، غواتيمالا، فرنسا، كندا، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موريشيوس، اليابان.

نشكر اليابان على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة ونعرب عن امتناننا لمقدمي الإحاطات على إسهاماتهم.

يود التجمع، بوصفه مجموعة من الدول الأعضاء عبر الأقاليم، أن يغتنم هذه الفرصة لمخاطبة المجلس لأول مرة هذا العام. بينما نمر بأوقات مضطربة، من الأهمية بمكان أن نتذكر عالمية حقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزؤ وترابطها وتشابكها. إن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي اعتمدته الأمم المتحدة قبل أكثر من 75 عاما، يحكم تعايشنا السلمي ويرسي الأساس لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية لكل إنسان على هذا الكوكب. وكما أشار الأمين العام في خطابه أمام مجلس حقوق الإنسان في جنيف الشهر الماضي، يمكن استخلاص درس واضح من الماضي مفاده أن حماية حقوق الإنسان تحمينا جميعا. يود التجمع أن يركز على ثلاث نقاط اليوم.

أولا، إن حقوق الإنسان تكمن في صميم منع نشوب النزاعات. يعلمنا التاريخ أن الانتهاك والتجاوز المنهجيين لحقوق الإنسان مؤشر قوي وعلامة إنذار مبكر على نشوب نزاع. ومن شأن دعم حقوق الإنسان لكل فرد أن يساعد على منع نشوب النزاعات والإسهام في السلام المستدام. ويشدد التجمع على ضرورة تعزيز الآليات الوقائية للأمم المتحدة وتعزيز حيز مدني شامل للجميع وآمن تشارك فيه جميع الجهات الفاعلة.

ثانيا، إن إسهامات المرأة وقيادتها ليست من الكماليات، بل عناصر أساسية للسلام المستدام. ولهذا السبب، نحن بحاجة إلى مواصلة هدم الحواجز الجنسانية وتفكيك هياكل السلطة الأبوية. ويجب على الدول الأعضاء أن تكفل مشاركة المرأة بشكل كامل ومتساو ومجد وآمن في جميع جهود بناء السلام ومنع نشوب النزاعات، بما في ذلك عمليات الوساطة. فصوتها ودورها كبانية للسلام وصانعة قرار ومدافعة عن حقوق الإنسان وعاملة تغيير أساسيان لاستدامة السلام. ولذلك ندعو إلى تنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن بشأن المرأة والسلام والأمن تنفيذا كاملا.

ثالثا، لا يمثل الشباب الأمل في المستقبل فحسب، بل إنهم عوامل نشطة للتحفيز على التغيير اليوم. وإشراكهم في منع نشوب النزاعات وبناء السلام يكفل إسهامهم، من خلال تنوعهم وأفكارهم، في تهيئة مجتمعات قادرة على الصمود. ويتعين علينا الاستفادة من هذه الإمكانات غير المستغلة من خلال النهوض بالخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن وتمكين الشباب من القيادة. فعلى سبيل المثال، تمهد لجنة بناء السلام، باستراتيجيتها المكرسة للمنظور الجنساني وخطة عملها الاستراتيجية بشأن الشباب، الطريق أمام اتخاذ خطوات ملموسة لإشراك جميع الأطراف الفاعلة ذات الصلة بشكل حقيقي في بناء السلام والحفاظ عليه. وفي المستقبل، يمكن توسيع نطاق كلتا الاستراتيجيتين بحيث تشملان العمل المبكر ومنع نشوب النزاعات، بغية توجيه عمل لجنة بناء السلام نفسه فضلا عن الاستشارات التي تقدمها إلى المجلس وغيره من أجهزة الأمم المتحدة.

وبناء على أسمى ما ترنو إليه النفوس: نداء إلى العمل من أجل حقوق الإنسان، تعترف خطة الأمين العام الجديدة للسلام بالدور المحوري للنساء والشباب في بناء السلام وضرورة معالجة هياكل السلطة غير المتكافئة. وتمثل هذه الخطة إطارا بالغ الأهمية يُدرج حقوق الإنسان في صميم منع نشوب النزاعات ويؤكد أن الاحترام الكامل لجميع حقوق الإنسان – المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية – جزء لا يتجزأ من السلام. والنهج الشامل للخطة الجديدة للسلام، الذي يراعي السلام وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة، يمهد الطريق للمناقشات التي ستجري في مؤتمر القمة المقبل المعني بالمستقبل. ويجب على الدول الأعضاء أن تلتزم بالعمل من أجل

السلام والأمن المتجذرين في حقوق الإنسان، بما يساعد مؤتمر القمة المعني بالمستقبل على التوصل إلى نتيجة قوية.

وأخيرا، يلتزم التجمع بتعزيز التعاون بين مجلس الأمن ومجلس حقوق الإنسان ولجنة بناء السلام من خلال تنظيم الإحاطات المنتظمة، وهو أمر أساسي للعمل المبكر. وتحقيقا لتلك الغاية، سنعمل عن كثب مع الدول الأعضاء والمجتمع المدني ومنظومة الأمم المتحدة. ومن الأهمية بمكان مواءمة الجهود المبذولة لتحقيق السلام بين نيويورك وجنيف لكفالة اتخاذ قرارات مستنيرة تولي حقوق الإنسان الأولوية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل إيطاليا.

السيد غريكو (إيطاليا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشيد باليابان على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة حسنة التوقيت.

تؤيد إيطاليا البيان الذي سيُدلى به باسم الاتحاد الأوروبي.

إن سيناريوهات الأزمة المدمرة التي نشهدها اليوم تؤكد الحاجة الملحة إلى تغيير النموذج من إدارة الأزمات إلى منع نشوب النزاعات. والطريق نحو منع نشوب النزاعات متجذر في التضامن والمساءلة، ومحوره تعددية الأطراف والأمم المتحدة. إننا بحاجة إلى التضامن بين البلدان عملا بالمبدأ التوجيهي المتمثل في عدم ترك أحد خلف الركب، مع التسليم بأن الافتقار إلى التنمية هو المحرك الرئيسي للنزاعات والعنف وانعدام الأمن. وعليه، يمكن للتضامن أن يسرّع العمل نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة ونحو الإدماج وحقوق الإنسان وسيادة القانون والتعليم. نحن بحاجة إلى مساءلة البلدان. ولا بد من عقد ميثاق اجتماعي بين الحكومات ومجتمعاتها المحلية، فيما تمضي البلدان نحو تحقيق التنمية المستدامة. وهناك حريات يجب صونها وحقوق إنسان يجب دعمها وتمكين جنساني وشبابي لنحققه وسيادة قانون يجب الامتثال لها، لا محليا فحسب بل على المستوى الدولي أيضا.

إن أي بلد ينتهك القانون الدولي يصبح هو نفسه محركا للنزاعات وانعدام الأمن، مما يعوق التنمية. ولا يمكن التشكيك في الالتزامات العالمية المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك احترام السيادة الوطنية والسلامة الإقليمية. ويجب أن يسير التضامن والمساءلة والمنع والمملكية الوطنية جنبا إلى جنب. ولذلك، تؤيد إيطاليا تأييدا تاما رؤية الخطة الجديدة للسلام، وهي نظام واسع النطاق ينطلق من القاعدة لمنع نشوب النزاعات يستند إلى وضع استراتيجيات وطنية ترتكز على حقوق الإنسان وسيادة القانون. وينبغي لاستراتيجيات المنع الوطنية أن تستفيد من دور المنظمات الإقليمية وأن تتلقى دعما فعالا وملموسا من الأمم المتحدة، مع احترام التضامن والتكامل والملكية الوطنية.

وعندما يتعلق الأمر بمنع نشوب النزاعات، يجب أن يكون مجلس الأمن ولجنة بناء السلام والمنظمات الإقليمية ذات الصلة على اتفاق. ويجب إشراك المنظمات الإقليمية في عملية صنع القرار التي تؤدي إلى اتخاذ القرارات ذات الصلة. ويجب أن تضطلع لجنة بناء السلام بدور محوري في إنشاء شبكة من بناة السلام، استنادا إلى المنظمات الإقليمية التي يمكن أن تزود مجلس الأمن بالمشورة التي تعبّر عن مواقفها. فمن شأن ذلك أن يساعد مجلس الأمن على اعتماد ولايات يمكن تنفيذها فعلا.

أخيرا، ولكن بالتأكيد ليس آخرا، يتعلق منع نشوب النزاعات بشكل فعال باستيعاب الجميع. والمساواة بين الجنسين قيمة عالمية وأولوية شاملة على حد سواء. ومن خلال الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن هناك أيضا التزام جماعي بإبقاء حقوق المرأة وقيادتها في صميم صنع القرارات الأمنية وصنع القرار السياسي. فقيادة المرأة ومشاركتها الكاملة والمتساوية والمجدية على جميع مستويات صنع القرار ليست الخطوة الصحيحة فحسب، بل الضرورية أيضا لتجديد دائرة الثقة – محليا ودوليا – التي تآكلت بشدة بسبب النزاعات وأوجه انعدام المساواة.

كثيرا ما تكون الأسباب العميقة للعنف والنزاعات متجذرة في أوجه عدم المساواة والأنماط الهيكلية للتمييز ضد النساء والشباب. ويجب أن نكفل أن تكون جميع قطاعات المجتمع – بدءا بالنساء والشباب، تمشيا مع الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن والخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن – قادرة على إسماع أصواتها والإسهام في تشكيل معالم مستقبل المجتمعات التي تعيش فيها. إن العالم بحاجة إلى أن تكون

النساء والشباب في صدارة جهود المنع، نظرا لقدرتهم على الصمود ومهاراتهم الفريدة وفعاليتهم ورؤيتهم.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة قطر.

السيدة آل ثاني (قطر): بدايةً، نود أن نعرب عن خالص امتناننا لليابان على تنظيمها جلسة اليوم حول هذا الموضوع البالغ الأهمية، ولمقدمي الإحاطات على إسهاماتهم القيمة.

يُعدّ منع نشوب النزاعات وحلها بالوسائل السلمية من الأولويات الرئيسية في السياسة الخارجية لدولة قطر، تنفيذا للرؤية الحكيمة لحضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير دولة قطر. إن السجل الحافل والناجح الذي حققته دولة قطر في مجال الوساطة والذي يشمل طائفة واسعة من الحالات – بدءا من الحل السلمي للنزاعات ووصولا إلى حل النزاعات الحدودية وإعادة لم شمل الأطفال مع أسرهم – هو شاهد على تفانينا في حل الأزمات الدولية والاستثمار في السلام. ومن هذا المنطلق، تثني دولة قطر على الأمين العام لإيلائه الأولوية لمنع نشوب النزاعات في الخطة الجديدة للسلام، ونحن نؤيد بشكل كبير إدراجها في الميثاق من أجل المستقبل. إن التزام دولة قطر بإيجاد حلول للأزمات الدولية يتجاوز المفاوضات والوساطة. فنحن نؤمن إيمانا راسخا بأن منع نشوب النزاعات، في جوهره، ينبغي أن يعالج الأسباب الجذرية للنزاع. وفي هذا الصدد، توفر خطة التنمية المستدامة لعام 2030 إطارا شاملا لمعالجة العوامل المتعددة للنزاع والعنف.

كما أن دولة قطر مستمرة في تنفيذ العديد من المشاريع الإنسانية والإنمائية التي تهدف إلى معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات، مستثمرة في ذلك ما يفوق 6,4 بلايين دولار في أكثر من 100 بلد. وتستهدف مبادراتنا أكثر السكان ضعفا في العالم، مع التركيز على التعليم والرعاية الصحية والتنمية الاقتصادية والبرامج المصممة خصيصا من أجل دعم تمكين النساء والشباب.

وفي هذا السياق، نرى على وجه التحديد بأن توفير التعليم الجيد النوعية ليس أمراً حيويا فحسب لتمكين المرأة والشباب، بل هو أيضا بمثابة أداة رئيسية لتعزيز السلام ومنع نشوب النزاعات. وعليه، فإن إهمال التعليم يحمل في طياته مخاطر إدامة دورات العنف وعدم الاستقرار. ولهذا السبب، تواصل دولة قطر إعطاء الأولوية لمبادرات التعليم. فقد نجحنا مثلاً في تسجيل أكثر من 11 مليون طفل في المدارس في أكثر من 57 بلدا من خلال البرنامج البارز "عِلّم طفلا" التابع لمؤسسة التعليم فوق الجميع. وفي العام 2023، التزمت دولة قطر ومؤسسة التعليم فوق الجميع بدعم قطاعات التعليم في العديد من البلدان في أفريقيا بهدف توفير التعليم الجيد لأكثر من 2,3 مليون طفل خارج المدرسة. وفي العام 2023 أيضا، قدمت دولة قطر مساهمة مالية بمقدار 20 مليون دولار لدعم جهود "صندوق التعليم لا ينتظر" لمبادرات التعليم في حالات الطوارئ والأزمات الطويلة الأمد.

وإقرارا بالتداعيات الخطيرة للهجمات على التعليم في سياق منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام، اضطلعت دولة قطر بدور رائد قادت فيه الجهود الدولية نحو اعتماد قرار الجمعية العامة 74/275 لعام 2020، الذي أعلن يوم 9 أيلول/سبتمبر اليوم الدولي لحماية التعليم من الهجمات.

إضافة إلى التعليم، ينبغي أيضا تزويد الشباب بالأدوات التي تتيح لهم المشاركة بشكل فعال في منع نشوب النزاعات وبناء السلام. ومن هذا المنطلق، استضافت دولة قطر في كانون الثاني/يناير 2022 المؤتمر العالمي رفيع المستوى حول مسارات السلام الشاملة للشباب، الذي شارك فيه أكثر من 160 من بناة السلام للشباب، بينهم عدد كبير من الشابات، من أكثر من 74 دولة. وقد تمخضت عن المؤتمر وثيقتان، وهما دليل لموظفي القطاع العام لتيسير تفعيل الخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن وخطة عمل إستراتيجية خمسية رائدة لتعزيز مسارات السلام الشاملة للشباب، استندت إلى توصيات من الجهات المعنية الرئيسية في هذا المجال. وسوف يُعزِّز تنفيذ هاتين الوثيقتين المشاركة المجدية للشباب في جهود منع نشوب النزاعات.

ختاماً، إن دولة قطر ستبقى ملتزمة التزاما راسخا بالعمل جنبا إلى جنب مع الأمم المتحدة، بما في ذلك من خلال تسخير دورنا داخل لجنة بناء السلام، من أجل تعزيز الجهود الرامية إلى منع نشوب النزاعات وتحديد خطوات قابلة للتنفيذ نحو السلام المستدام.

الرئيسة (تكلَّمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل المغرب.

السيد هلال (المغرب) (تكلَّم بالفرنسية): في البداية، أود أن أهنئكم، سيدتي الرئيسة، على عقد المناقشة المفتوحة الثانية خلال توليكم رئاسة مجلس الأمن هذا الشهر. وأغتنم هذه الفرصة أيضاً لتوجيه الشكر إلى السيدة روزماري ديكارلو، وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام؛ والسفير سيرجيو فرانسا دانيز، رئيس لجنة بناء السلام؛ ومقدمي الإحاطات الآخرين على مشاركتهم المتميزة وبياناتهم المهمة والشاملة.

إن النساء والشباب في قلب كل مجتمع وهم يُشكِّلون ركيزة حيوية للاستقرار والتنمية والقدرة على الصمود داخل المجتمعات. ولذلك، من الضروري الحرص على مشاركتهم الكاملة والمتساوية والفعالة في بناء السلام والحفاظ عليه حتى يتمكنوا من أداء دورهم الذي يستحقونه كمهندسين طبيعيين وموثوقين للسلام. ولقد ثبت أنه عندما يتم إشراك النساء والشباب، تكون اتفاقات السلام أكثر شمولا وتلبي مبادرات بناء السلام بصورة أفضل احتياجات المجتمع ويصبح السلام أكثر استدامة. وتضطلع النساء والشباب بدور رئيسي في تعزيز السلام وتحقيق الاستقرار في كل دولة. وهم يجلبون وجهات نظر ومهارات وموارد بديلة إلى طاولة السلام، إلى جانب الفرص التي تضيع في غيابهم.

وتعيد المملكة المغربية التأكيد على دعمها الكامل والثابت للإجراءات التي يتخذها الأمين العام ومجلس الأمن والدول الأعضاء والمجتمع المدني ومختلف وكالات الأمم المتحدة لضمان تمثيل النساء والشباب تمثيلا مجديا في المؤسسات الوطنية والإقليمية والدولية؛ وتعزيز دورهم الرئيسي في منع نشوب النزاعات وتسويتها وتزويدهم بالوسائل اللازمة للتأثير على صنع القرار بشأن القضايا الشاملة المتعلقة بالتنمية المستدامة والرخاء الاجتماعي والاقتصادي.

ومن تجربتي الشخصية ومتابعتي الوثيقة بصفتي رئيسا لتشكيلة جمهورية أفريقيا الوسطى، يمكنني أن أشهد وأؤكد أن النساء والشباب، في العديد من الحالات الصعبة في جمهورية أفريقيا الوسطى، أظهروا أنهم أكثر فعالية وحسما في تعزيز السلام والإبداع والمصالحة وفي خلق مساحة للتعايش بين مختلف المجتمعات المحلية. وفي نفس السياق، يرى المغرب أنه من الضروري تعزيز دور لجنة بناء السلام بوصفها مُيسِّرا لمناقشة المسائل الشاملة، مع التشديد على الطابع المترابط والتعاضدي للسلام والتنمية. وإننا مقتنعون بأن لجنة بناء السلام قادرة على إيجاد فرص هائلة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، ولدعم البلدان التي لم تعد مدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن. وينبغي تعزيز جميع أوجه التنسيق بين لجنة بناء السلام ومجلس الأمن من أجل منع حدوث أزمات جديدة والاستجابة بفعالية لتجنب الانتكاسات. وبالإضافة إلى ذلك، فإن استعراض عام 2025 لهيكل بناء السلام ومؤتمر القمة المعني بالمستقبل سيتيحان أيضا فرصة جيدة لا لدعم مشاركة أكثر رسوخا للنساء والشباب في عمليات صنع القرار فحسب، ولكن أيضا لتعزيز قدرات اللجنة حتى تتمكن من أداء واجباتها بفعالية.

وتعيد المملكة المغربية التأكيد على دعمها الكامل للخطة الجديدة للسلام التي اقترحها الأمين العام بتركيزها على الاستثمار في الوقاية وبناء السلام. وإننا مقتنعون بأن الخطة الجديدة ستُشجِّع الدول الأعضاء على وضع مجموعة من الاستجابات المبتكرة والجماعية لتحدياتنا المشتركة؛ وتعزيز تمويل بناء السلام، الذي لا يزال يُشكِّل تحديا حاسما، وكذلك إعادة تأكيد التزاماتها بالسعي إلى تحقيق نتائج ملموسة وعملية المنحى.

ختاما، إن بناء السلام والحفاظ عليه لا ينطويان على بذل جهود لحماية الحاضر فحسب، ولكن أيضا على اتخاذ التدابير الاستباقية اللازمة لمنع نشوب النزاعات قبل أن تبدأ وتتصاعد وتتحول إلى قتال طويل الأمد، مع جعل النساء والأطفال في صميم تلك الجهود الوقائية. ولذلك، لن يدخر المغرب جهدا في مواصلة العمل من أجل بناء مجتمعات مسالمة وقادرة على الصمود، تمنح النساء والشباب المكانة التي يستحقونها في مستقبل أفضل.

الرئيسة (تكلَّمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة ليختنشتاين.

السيدة لينغ (ليختنشتاين) (تكلَّمت بالإنكليزية): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه المناقشة التي أتت في أوانها بشأن منع نشوب النزاعات، ولا سيما تقديم منظور يراعي الفوارق بين الجنسين والشباب، وهو أمر تمس الحاجة إليه حقا لنجاح جهود الوقاية.

لقد اتضحت بجلاء فوائد مشاركة المرأة في منع نشوب النزاعات وكذلك في تسويتها. إن مشاركتها النشطة في الوساطة ضرورية لتحقيق سلام دائم يستمر بعد إسكات البنادق بوقت طويل. وعلاوة على ذلك، فإن المرأة هي أيضا عامل حاسم للديمقراطية والشرعية السياسية والانتعاش الاقتصادي والتماسك الاجتماعي. ومع ذلك، لا تزال المرأة مستبعدة في كثير من الأحيان من عملية صنع القرار الرسمية وعمليات السلام، وهو ما يُؤثِّر تأثيراً سلبيا على استدامة اتفاقات السلام ووقف إطلاق النار. وفي الوقت الراهن، على وجه الخصوص، من الضروري أن نترجم عبارات القرار 1325 (2000) وما تلاه من قرارات متابعة إلى إجراءات ملموسة.

وتتيح العملية الجارية المفضية إلى مؤتمر القمة المعني بالمستقبل، ولا سيما تبادل الآراء بشأن الخطة الجديدة للسلام، فرصة سانحة لإعادة النظر في الكيفية التي يمكن بها للجنة بناء السلام أن تعزز دورها التكميلي لمجلس الأمن فيما يتعلق بالتسوية المستدامة للنزاعات. وعلى وجه الخصوص، نُسلِّم بالنهج الشامل الذي تتبعه لجنة بناء السلام لتحقيق السلام المستدام من خلال إدماج الجوانب الجنسانية والشبابية في عملها وتوفير مركز لتنسيق أوثق بشأن تبادل المعلومات والإنذار المبكر في إطار هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام. ونؤيد الدور الرسمي الذي تضطلع به لجنة بناء السلام في معالجة المواضيع التي تهم بناء السلام – على سبيل المثال، عمليات انتقال بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام التي يمكن أن تكمّلها الجهود التي يبذلها مجلس الأمن والجمعية العامة تكملة مفيدة.

يتطلب المنع الفعال للنزاعات معالجة جميع الأسباب الجذرية المحتملة، بدءاً من انعدام الأمن الغذائي وصولاً إلى أزمة المناخ. يوفر مفهوم الأمن البشري هذه النظرة الكلية الشاملة ويضع الناس، بمن فيهم النساء والشباب، في صميمه. وتتقدم ليختنشتاين إلى اليابان بالشكر على قيادتها في تعزيز نموذج الأمن البشري في إطار الأمم المتحدة. لقد طبقنا العديد من أبعاده على أرض الواقع – على سبيل المثال، من خلال تعاوننا الدولي والإنساني والإنمائي، مع التركيز على الحد من الفقر، وتعزيز حقوق الإنسان، وسيادة القانون والمساءلة، والتعليم والتنمية الاقتصادية، والتخفيف من حدة تغير المناخ. إن تمكين الناس من القاعدة إلى القمة هو خطوة مهمة نحو مجتمعات أكثر سلاماً وعدلاً واستيعاباً للجميع.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل بولندا.

السيد شتشيرسكي (بولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): تشيد بولندا باليابان على تنظيم مناقشة اليوم الهامة والحسنة التوقيت.

وما زلنا ملتزمين بدعم البلدان والمجتمعات المحتاجة خلال عملية إعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع. إن عضويتنا الحالية في لجنة بناء السلام تجسد ذلك الالتزام. ونعتقد أن تنسيق الأنشطة بين مجلس الأمن ولجنة بناء السلام يجب أن يكون مضموناً وفعالاً. يحتاج المجلس إلى الخبرة والمساعدة التي تقدمها لجنة بناء السلام لحل النزاعات. وفي ذلك السياق، نشكر رئيس لجنة بناء السلام على إحاطته الثاقبة والملهمة اليوم.

وإذ نرى الخطة الجديدة للسلام ومؤتمر القمة المعني بالمستقبل يلوحان في الأفق، تتاح لدينا فرصة فريدة لتوطيد إطار الأمم المتحدة لبناء السلام. ونؤيد تلك المساعي تأييداً تاماً ونتطلع إلى الإسهام بنشاط في استعراض عام 2025 لهيكل بناء السلام التابع للأمم المتحدة. ونعتقد أن المنع الهيكلي – الذي يستند إلى جميع ركائز الأمم المتحدة الثلاث – أمر حاسم. يتطلب الحد من مخاطر النزاعات مؤسسات دولة سهلة التكيف وخاضعة للمساءلة، والحوكمة الرشيدة، والتماسك الاجتماعي، فضلاً عن التنمية الشاملة والمستدامة التي تحترم حقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، ينبغي التشديد على أن المشاركة المجدية للنساء والشباب في الحياة العامة أمر لا غنى عنه لتعزيز التماسك الاجتماعي، وبالتالي المنع الهيكلي. ولتحقيق ذلك، يجب ألا تكون

جهودنا أكثر حسماً فحسب، بل يجب أن تكون أيضاً أكثر تركيزاً وأكثر تنسيقاً. وينبغي أن تظل أولويتنا معاملة الالتزامات الناتجة عن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن والخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن كجزء لا يتجزأ من استراتيجيات الأمم المتحدة الأخرى، ولا سيما تلك المتعلقة بالسلام والأمن والتنمية. ولهذا السبب نركز إلى حد كبير، من خلال المساعدة الإنمائية البولندية، على الحد من التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية، لا سيما بين النساء والرجال، وعلى تعليم جيل الشباب.

إن الطريقة الأكثر إيجابية لتمكين الشباب ومواجهة خطر التطرف والحد من ضعفهم في حالات النزاع هي الاستثمار في التعليم عالي الجودة والتدريب المهني وفرص العمل. وتحقيقاً لتلك الغاية، تقدم بولندا المساعدة للطلاب من البلدان النامية، بما في ذلك الطلاب من المناطق المتأثرة بالنزاعات. وفي الوقت نفسه، يلوح في الأفق التهديد الدائم المتمثل في التلاعب والمعلومات المضللة، لا سيما بالنسبة للشباب. ويجب أن نتصرف بشكل حاسم لمواجهة ذلك التحدي. إن الاستثمار في التعليم من أجل السلام هو حل استراتيجي. ومن خلال تعزيز مهارات التفكير النقدي ومحو الأمية الإعلامية، نقوم بتجهيزهم لشق طريقهم في عالم المعلومات وتمييز الحقيقة من الباطل.

في الختام، إن تمكين النساء والشباب بوصفهم عوامل للتغيير أمر حيوي. وبإشراكهم بصورة مجدية ورعاية إمكاناتهم، يمكننا تمكين قيادتهم من منع نشوب النزاعات وضمان السلام الدائم.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للسيد لامبرينيديس.

السيد لامبرينيديس (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء. تؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد، مقدونيا الشمالية والجبل الأسود وصربيا وألبانيا وأوكرانيا وجمهورية مولدوفا والبوسنة والهرسك وجورجيا، فضلاً عن أندورا.

وبينما تجتمع لجنة وضع المرأة في نيويورك هذا الأسبوع، ينبغي أن نفكر في هذا الاقتباس من الخطة الجديدة للسلام: "ما دامت مظاهر الإجحاف المجنسة [...] تمنع نصف مجتمعاتنا من التقدم [...] فإن إحلال السلام سيظل منية عسيرة المنال". وجاء هذا الاقتباس في أعقاب دعوة الأمين العام إلى تفكيك هياكل السلطة الأبوية. إننا نعلم أن مجتمعاً أكثر مساواة بين الجنسين يفتح الباب أمام المزيد من استيعاب الجميع، وبالتالي لمزيد من العدالة الاجتماعية والسلام. يتطلب بناء القدرة على الصمود إزالة جميع الحواجز التي تحول دون المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة حتى تتمكن المرأة من المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة في السلام والأمن وبناء السلام. ينطبق نفس الشيء بالضبط على الشباب. وهذا أمر أساسي للتمكين من الإمساك بزمام حلول المستقبل.

إن الاتحاد الأوروبي ملتزم بدعم إشراك النساء والشباب في عمليات منع نشوب النزاعات والوساطة والسلام في جميع أنحاء العالم. وعلى سبيل المثال، قمنا ببناء شبكات عبر إقليمية من بناة السلام الشباب لإنشاء قنوات للتأثير على عملية صنع القرار. وتعد شبكة أصوات شباب الساحل وشبكة أصوات شباب المتوسط والشراكة بين الاتحاد الأوروبي وتونس من أجل الشباب من بين المبادرات الرئيسية للاتحاد الأوروبي. كما يدعم منتدى القادة الأفغان النساء الأفغانيات داخل أفغانستان وخارجها في إسماع أصواتهن. وأخيراً، في بوروندي، يساعد دعم الاتحاد الأوروبي على تعزيز مشاركة المرأة في عمليات الوساطة لأجل السلام والبنى التحتية المحلية للسلام.

ومن فضلكم، دعونا لا ننسَ أن ضمان الإعمال الكامل لحقوق الإنسان للجميع، بمن فيهم النساء والفتيات، أمر أساسي للحفاظ على السلام. ويجب أن ننفذ بالكامل القرار 1325 (2000) بشأن المرأة والسلام والأمن، والقرار 2250 (2015) بشأن الشباب والسلام والأمن.

يواجه العالم أزمات متعددة، ولم تسلم منها أي منطقة. ويجب أن تكون الأمم المتحدة أفضل استعداداً لدعم البلدان في مساعيها الوطنية لمنع نشوب النزاعات. وهذا إنجاز رئيسي نأمل أن نراه من مؤتمر القمة المعني بالمستقبل، ومن ثمّ في استعراض العام المقبل لهيكل بناء السلام. ولدى الأمين العام عدة أدوات هامة تحت تصرفه لمنع

نشوب النزاعات والوساطة. وينبغي لمجلس الأمن أن ينظر في الإدراج المنهجي لعناصر بناء السلام في ولاياته وخططه الانتقالية وأن ينظر في كيفية تمكين النساء والشباب من المشاركة الكاملة في أنشطة بناء السلام. ولكننا في حاجة، على نطاق أوسع، إلى نظام دعم تابع للأمم المتحدة لمنع نشوب النزاعات يكون أكثر اتساقاً وذا موارد واستعداد أفضل لتلبية الاحتياجات المتنوعة للدول الأعضاء.

ونرى ثلاثة عناصر حاسمة في ذلك الصدد.

أولاً، نحن بحاجة إلى دعم أكثر انتظاماً للدول الأعضاء لوضع استراتيجيات وطنية للوقاية، على النحو المطلوب في الخطة الجديدة للسلام. وينبغي أن تكون هذه الاستراتيجيات متعددة الأبعاد ومتمحورة حول الإنسان وألا تركّز على النزاع فحسب، بل أيضاً على العنف الجنساني. يمكن عرض الاستراتيجيات في لجنة بناء السلام وربطها بالحوافز المالية وغيرها من الحوافز لتنفيذها. وقد سمعنا بالفعل من موزامبيق وسان تومي وبرينسيبي. وشاركنا أيضاً في اجتماع بشأن الشعوب الأصلية والمصالحة الوطنية مع كندا وكولومبيا والنرويج. وستناقش لجنة بناء السلام هذا الشهر موريتانيا وكينيا وتيمور – ليشتي. وأشيد إشادة قوية بتلك البلدان لتقدمها وأخذها زمام المبادرة.

ثانياً، نحن بحاجة إلى اتساق أفضل بين الأطراف الفاعلة العديدة في منظومة الأمم المتحدة التي تدعم بناء السلام. ويجب أن تعمل تلك الأطراف بشكل متزامن للسماح للمنسقين المقيمين بتقديم أفضل دعم للبلدان في صياغتها لاستراتيجيات منع نشوب النزاعات وتنفيذها، وبطبيعة الحال إشراك النساء والشباب في تلك الجهود.

أخيراً، نحن بحاجة إلى نموذج جديد لتمويل منع نشوب النزاعات وتغيير تدريجي في الاستثمار من أجل منع نشوب النزاعات، بناء على قرار الجمعية العامة "تمويل بناء السلام" اعتباراً من عام 2022 (القرار 76/305. إن تجزّؤ منظومة الأمم المتحدة والاعتماد القوي على التمويل الطوعي يهيئان المنظومة للمنافسة بدلاً من التعاون.

وأختتم بياني بالقول إن الاتحاد الأوروبي يتطلع إلى المشاركة بنشاط في مزيد من المناقشات لتحقيق تقدم حقيقي بشأن منع نشوب النزاعات خلال مؤتمر القمة المعني بالمستقبل واستعراض هيكل بناء السلام لعام 2025. إن العمل أمامنا، ولكن الحالة مفعمة بالأمل الشديد، بما في ذلك المشاركة المذهلة للعديد من الدول الأعضاء الحاضرة هنا اليوم – وأشكرها على مبادرتها.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل البرازيل.

السيد فرانسا دانيز (البرازيل) (*تكلم بالإنكليزية*): تشيد البرازيل باليابان على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة الحسنة التوقيت. وأشكر مقدمي الإحاطتين من المجتمع المدني على مساهمتيهما الثاقبتين في هذه الجلسة. كما أشكر وكيلة الأمين العام روزماري ديكارلو على أفكارها الثاقبة وجميع أعضاء لجنة بناء السلام على إسهامهم في الإحاطة التي قدمها رئيس لجنة بناء السلام هذا الصباح.

إن من المهم أكثر من أي وقت مضى، إذ نشهد استمرار انتشار العنف في النزاعات القديمة والجديدة، أن نضاعف جهودنا من أجل المنع، على الصعيدين المحلي والعالمي على حد سواء. وينبغي لمجلس الأمن أن يضطلع بدور نشط في منع نشوب النزاعات وتكرار العنف، وكذلك الأمر بالنسبة للجنة بناء السلام. فلدى الجهازين معا، كل في مجال مسؤوليته وبالتفاعل بفعالية، الكثير مما يمكن أن يقدماه للعالم من حيث حماية السلام وتعزيزه.

ونتفق مع الأمين العام على الأولوية التي أولاها للمنع في خطته الجديدة للسلام. فالمنع ينقذ الأرواح ويحمي مكاسب التنمية وهو ضروري لاستدامة السلام.

وقد بينت وفود عديدة – في المناسبة التي نظمت خلال رئاسة البرازيل للمجلس بشأن موضوع "السلام عن طريق الحوار: مساهمة الترتيبات الإقليمية ودون الإقليمية والثنائية في منع نشوب المنازعات وتسويتها بالوسائل السلمية" (انظر S/PV.9448) – كيف أن عنصر المنع أساسي لبناء مجتمعات مسالمة.

وكما ذكر الأمين العام، فإن المنع الفعال يتطلب نهجا شاملة. وفي ذلك الصدد، هناك قيمة كبيرة في وضع استراتيجيات منع وطنية

وإقليمية. ويتطلب تطوير تلك الاستراتيجيات فهما عميقا لعوامل الخطر الرئيسية التي تنطبق على دولة أو منطقة معينة.

وينبغي أن تكون الشمولية في صميم أي استراتيجية للمنع. وتعتمد مصداقية العمليات السياسية وقوة المؤسسات على قدرتها على تمثيل وجهات نظر وقطاعات متعددة من المجتمع. وعندما يتعلق الأمر بالوقاية، فإن تعدد وجهات النظر يوفر تصورا أوسع للمخاطر ويساعد على تحديد الأماكن التي تشتد فيها الحاجة إلى الاستثمارات.

وتكتسي مشاركة المرأة مشاركة كاملة وعلى قدم المساواة والهادفة والآمنة في مسائل السلام والأمن وفي عمليات اتخاذ القرار السياسي أهمية حيوية لمنع نشوب النزاعات. فالمرأة تعاني بشكل غير متناسب من آثار النزاعات ويمكنها أن تقدم منظورا فريدا للمنع، كما هو راسخ بالفعل في الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وينبغي لنا أن نتعلم منها ونبني عليها.

وإشراك الشباب في المناقشات والقرارات المتعلقة بمنع نشوب النزاعات أمر أساسي أيضا. ويجب أن تأخذ استراتيجيات المنع في الاعتبار أوجه الضعف المحددة المتعلقة بالشباب، ولا سيما تلك المتعلقة بالتعليم والإدماج الاجتماعي والحاجة إلى الفرص الاقتصادية. فقد يقع الشباب الذين لا يتلقون مساعدة فريسة لديناميات المواجهة والعنف في حياتهم اليومية إذا لم ينظر إليهم من خلال نهج شامل.

ويتطلب الطابع الشامل للمنع نُهجا تشمل الحكومة بأسرها والمجتمع بأسره. وهكذا، فإن منع نشوب النزاعات يرتبط بتعزيز حقوق الإنسان والحقوق السياسية والاقتصادية. ويضيف التمسك بهذه الحقوق إلى الاستقرار الاجتماعي والسياسي والمؤسسي للبلدان وإلى الفرص التي تتمتع بها مجتمعات بأكملها.

ويجب علينا أيضا أن نضع نهجا دوليا أكثر تكاملا للمنع، بمشاركة مختلف هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها وبرامجها فضلا عن المؤسسات الدولية الأخرى. وذلك دور يمكن للجنة بناء السلام أن تؤديه، وبالأحرى إذا استطاع مجلس الأمن أيضا أن يكرس اهتماما أكبر وجيد التنسيق لهذه المسألة. وستكرس البرازيل نفسها، بصفتها رئيسة لجنة بناء السلام هذا العام، بالكامل لذلك الالتزام.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة الهند.

السيدة كامبوج (الهند) (*تكلمت بالإنكليزية*): إن تعقد التهديدات التي يتعرض لها جدول أعمال السلام والأمن الدوليين اليوم يعكس الترابط بين عالمنا. فقد صارت النزاعات أكثر تشرذما وأصبح مسرح النزاع أكثر تعقيدا وتقلبا. ويظل المنظور الجنساني غير مدمج بالكامل في جهودنا الجماعية الرامية إلى منع نشوب النزاعات والإنعاش والتعمير.

ولذلك، شددت الهند على الحاجة إلى نهج كلي لتهيئة الظروف المواتية التي تُعالج فيها أوجه الضعف ويُمنع نشوب النزاعات، لا سيما بالنظر إلى الأثر غير المتناسب للنزاع والعنف على النساء والشباب. وفي القيام بذلك، نستلهم من التعاليم القديمة لفلسفتنا المتجذرة في مبادئ Vasudhaiva Kutumbakam، التي ترى العالم كأسرة واحدة كبيرة ومترابطة.

وهناك خمس نقاط أساسية في ذلك الصدد.

أولا، التسوية السلمية للنزاعات أساسية لصون السلم والأمن الدوليين وتعزيز سيادة القانون. وينبغي أن يكون الحوار والدبلوماسية السبيل المفضل لحل الخلافات في جو خال من الخوف والإكراه.

ثانيا، يتعين على المجلس أن يحترم الجهود الإقليمية القائمة على توافق الآراء للتصدي للتحديات المشتركة للسلم والأمن الدوليين. ويجب على الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية مساعدة السلطات الوطنية، بناء على طلبها، في تطوير القدرات، من خلال مشاركة النساء والشباب، لمعالجة نقاط الضعف الاجتماعية والاقتصادية وبناء القدرة على الصمود. وعلاوة على ذلك، يتعين أن يكون للبلدان المساهمة بقوات رأي في أطر صنع القرار، بما في ذلك وقت وضع اللمسات الأخيرة على الولايات.

ثالثا، نظرا للدور الذي يؤديه مجلس الأمن في الجهود الرامية إلى حل النزاعات وفي استدامة السلام، يلزم إلقاء نظرة دقيقة وفاحصة على أعماله، بما في ذلك مسألة طابعه التمثيلي. فلا يمكن أن يظل

مجلس الأمن، بوصفه الهيكل المؤسسي المسؤول أساسا عن صون السلم والأمن الدوليين، بلا تغيير. فهو بحاجة إلى أن يتطور لتجنب التقادم وانعدام الأهمية. ولذلك، فإن أحد أهم المتطلبات هو تعزيز قدرة المجلس على معالجة المسائل المعروضة عليه بجعله ممثلا للحقائق المعاصرة وبإجراء الإصلاح لجعله أكثر فعالية. وقد أتبعت الهند، من جانبها، أقوالها بأفعال، بكفالة أن يصبح الاتحاد الأفريقي عضوا كامل العضوية في مجموعة ال 20 خلال رئاستها العام الماضي. ويتعين على مجلس الأمن ببساطة أن يحذو حذوها.

رابعا، ينبغي أن يكون هدف بناء السلام هو كسر الحواجز وتعزيز بناء السلام والانتعاش بعد انتهاء النزاع، ودعم وضع استراتيجيات متكاملة نحو التنمية المستدامة وضمان موارد يمكن التنبؤ بها للإنعاش المبكر. واحترام الملكية الوطنية والسيادة والسلامة الإقليمية، مع إعطاء الأولوية للتنمية، شرط لا غنى عنه لاستدامة السلام.

خامسا، علينا أن نعترف بأن المشاركة المجدية للنساء والشباب في صنع القرار تعزز جهود الوقاية وتعمق فعالية بناء السلام في حالات ما بعد النزاع. فأفراد الشرطة من النساء وحافظات السلام يضطلعن بدور لا غنى عنه في تعزيز الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في حالات ما بعد النزاع، ويحتاج ذلك إلى المزيد من التحفيز والتيسير.

ويسعدني أن أشاطركم أن الهند عززت جهودها، في السنوات الأخيرة على وجه الخصوص، لوضع المزيد من النساء في مناصب رئيسية في جميع مساعيها لحفظ السلام. وحاليا يدرك المجلس أن هناك 108 من حافظات السلام الهنديات منتشرات في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام في جميع أنحاء العالم. ويشمل ذلك مراقبات عسكريات وضابطات أركان وضابطات وحدات وجنديات، فضلا عن ثلاثة أفرقة مشاركة نسائية بالكامل منتشرة في بعثات حفظ السلام في السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية ومرتفعات الجولان. وأود أن أضيف أيضا أن مجموعة العشرين، مدفوعة برؤية رئيس الوزراء مودي للتنمية التي تقودها المرأة، تبنت خطة عمل كاملة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة خلال رئاسة الهند العام الماضي. وسنواصل العمل بثبات في الإسهام في تلك الجهود على الصعيد العالمي مع العمل مع جميع شركائنا.

وفي الختام، سأذكر أن الهند ظلت تسهم باستمرار إسهاما إيجابيا وكبيرا في جهود بناء السلام، مدعومة بجهودها لإعطاء صوت لبلدان الجنوب العالمي. إننا ملتزمون بتعزيز تلك المساعي، ونعيد تأكيد التزامنا الثابت بتعزيز السلام والاستقرار.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل أذربيجان.

السيد موساييف (أذربيجان) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أشكر وفد اليابان على عقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة.

فيما يتعلق بالأسئلة المطروحة لأغراض هذه الجلسة، فإن التعاريف والالتزامات الرئيسية منصوص عليها في القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. وفي إطار هذا الفهم الأساسي، فإن احترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية أمر حتمي لمنع نشوب النزاعات واستعادة السلام وصونه وحماية الأمن البشري وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

لقد فشل المجتمع الدولي في منع ومجابهة العدوان على بلدي، أذربيجان، وما نتج عنه من احتلال لأراضيه وتطهير عرقي وتدمير ومحو ثقافي قامت به أرمينيا المجاورة. ولا تزال القرارات 822 (1993) و 853 (1993) و 874 (1993) و 884 (1993) التي اتُّخذت جميعها بالإجماع غير منفذة بعد مرور 27 عاما على اتخاذها.

وهيأ الإفلات من العقاب على هذا التجاهل وعلى الفظائع المنهجية التي ارتكبها المعتدي، إلى جانب الانحراف الواضح لعملية التسوية عن مبادئ الوساطة الفعالة المقبولة عالميا في إطار الترتيب الإقليمي، الظروف المفضية إلى إطالة أمد النزاع وتفاقم آثاره العسكرية والإنسانية والاقتصادية.

ومن الجدير بالذكر أن بعض البلدان التي غضت الطرف على مدى عقود عن الانتهاكات الصارخة للقانون الدولي ولحقوق الإنسان

لمئات الآلاف من الأشخاص الذين اجتثوا من ديارهم نتيجة العدوان أو انخرطت فيها، زادت من اهتمامها بالمنطقة لتلبية مصالحها الأنانية بعد أن حررت أذربيجان أراضيها من الاحتلال واستعادت سيادتها وسلامتها الإقليمية وقضت على خطر النزعة الانفصالية العنيفة.

ويتطلب السلام المستدام في المنطقة أن تتقيد أرمينيا تقيدا صارما بالتزاماتها الدولية، وأن تتخلى عن أطماعها الإقليمية، وأن تكف وتتوقف عن نشر المعلومات المضللة والمغلوطة، وأن تجبر الضرر الذي لحق بأذربيجان بسبب عدوانها واحتلالها، وأن تشارك بإخلاص في تطبيع العلاقات بين الدولتين.

وتعلق أذربيجان أهمية خاصة على الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن والخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن والمشاركة الكاملة والمتساوية والمجدية للنساء والشباب. نحن نفخر بإسهام المرأة الأذربيجانية في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وفي الجهود الوطنية لإزالة الألغام والتنمية بعد انتهاء النزاع.

وتكتسي الخطتين المذكورتين أهمية إضافية لبلدي في سياق إعادة التأهيل وإعادة الإعمار الجارية على نطاق واسع للأراضي المحررة بغية ضمان العودة الآمنة والكريمة للسكان النازحين قسريا إلى أماكنهم الأصلية، بمن فيهم النساء والفتيات والشباب.

ويجب أن يظل دعم الدول المتضررة من النزاع والمنخرطة في بناء السلام وإعادة التأهيل وإزالة الألغام بعد انتهاء النزاع والتضامن معها أولوية والتزاما بالغ الأهمية للأمم المتحدة والمجتمع الدولي بأسره.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل مقدونيا الشمالية.

السيد دانيلوف فرشكوسكي (مقدونيا الشمالية) (*تكلم بالإنكليزية*): إن الحوار والوساطة أمران حاسمان في منع نشوب النزاعات وارتكاب الجرائم الفظيعة. وبصفة عامة، فإن للأمم المتحدة وميثاقها ولاية مؤسسية لتعزيز الحوار والوساطة. وسيشير بياني إلى قدرة المنظمة على القيام بذلك.

تملك الأمم المتحدة إدارات ووحدات مختلفة لتمكين الحوار والوساطة: إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، وإدارة عمليات السلام، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وآليات الأمم المتحدة لرصد معاهدات حقوق الإنسان، وشعبة الإجراءات الخاصة، والأهم من ذلك وحدة دعم الوساطة التابعة لإدارة الشؤون السياسية التي تملك أفرقة احتياطية مؤلفة من خبراء في مجال الوساطة، فضلا عن المجلس الاستشاري الرفيع المستوى المعني بالوساطة الذي أنشئ في عام 2017.

ومع ذلك، فإن ما يلزم لتحسين تلك الآليات والهيئات وجعلها أكثر ملاءمة هو التركيز على أنواع محددة من النزاعات الموجودة بكثرة في العالم والتي تتقاطع بطريقة ما مع عمل الأمم المتحدة والتي تسمى نزاعات الهوية. وتفترض هذه النزاعات وجود اختلافات ثقافية في النزاعات العدائية التي تتعرض فيها الأهداف المدنية، ولا سيما من النساء والفتيات، للعنف الشديد. وفي هذا الصدد، يتمثل التحدي الذي نواجهه جميعا في أن نزاعات الهوية صعبة للغاية في الوساطة والتفاوض. ووفقا للتقرير المعنون "إنذار 2023! تقرير عن النزاعات وحقوق الإنسان وبناء السلام" الصادر عن مركز البحوث المعني بالسلام في جامعة برشلونة، فإن 70 في المائة من النزاعات اليوم لها مطالب متعلقة بالهوية في جوهرها وأصلها.

ونرى أن إدارات ووحدات الوساطة والتفاوض المحددة التابعة للأمم المتحدة غير مهيأة جيدا وينبغي أن تركز أكثر على الوساطة والتفاوض في النزاعات المتعلقة بالهوية. وأود أن أشدد مرة أخرى على أن لهذه النزاعات دينامية محددة. وهي تكشف عن سيكولوجية الضحية وتنطوي على احتمال أن تكون دامية بشدة. والمطلوب هو معرفة محددة بتقنيات الوساطة والمفاوضات، وأفرقة للمفاوضات متوازنة بين الجنسين، ومجموعة من الأهداف المحددة تنظر فيها الأفرقة المعنية بالتفاوض، بما في ذلك القيادات والجهات الفاعلة الشعبية والزعماء الدينيون وحتى زعماء العصابات أو غيرهم من قادة المجتمعات المحلية.

وأرى أن الأمم المتحدة بحاجة إلى إعادة بناء وحدات الوساطة والتفاوض حتى تكون أكثر كفاءة وأكثر معرفة وتتمتع بهيكل أقوى. ومن الضروري أيضا جعلز جميع البيانات الموجودة عن تاريخ مشاركة المنظمة في الوساطة والتفاوض في مجال النزاعات مركزية في مرجعية مؤسسية واحدة أو تيسير تحسين سبل الوصول إليها. ولعل هذا الأرشيف الأفضل تنظيما يكون بمثابة الذاكرة المؤسسية للأمم المتحدة وقد يكون أساسا لإجراء مزيد من البحث والعمل الفعال للوحدات المعنية. والأهم من ذلك أنه قد يمكّن من الوصول إلى الدروس المستفادة حتى نتمكن من الانتفاع بها في الحلول الحالية.

وأود أن أختتم هذا الموضوع المتعلق بنزاعات الهوية باقتراح إنشاء مدرسة للأمم المتحدة معنية بالوساطة والتفاوض لتكون معلما هاما للدبلوماسية والعلاقات الدولية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل لبنان.

السيد هاشم (لبنان) (*تكلم بالإنكليزية*): اسمحوا لي في البداية أن أهنئكم، سيدتي الرئيسة، وأن أهنئ وفد اليابان على توليكم رئاسة المجلس لهذا الشهر، وأن أشكركم على تنظيم هذه المناقشة في وقت يواجه فيه عالمنا نزاعات تشوه مثلا عليا كاحترام حقوق الإنسان وكرامته.

أود، قبل الخوض في موضوع مناقشتنا اليوم المعنون "تعزيز منع نشوب النزاعات: تمكين جميع الجهات الفاعلة، بما في ذلك النساء والشباب"، أن أشدد على أن تمكين الجميع، وخاصة النساء والشباب، ينبغي أن يسبقه سعينا الحثيث بشكل جماعي إلى حمايتهم.

وللأسف، فشلنا على الجبهتين. لقد فشلنا على جبهة منع نشوب النزاعات. وهو ما يؤكده مجرد إلقاء نظرة على الأحداث المتواصلة في غزة ولبنان خلال الأشهر الخمسة الماضية. وأما تمكين النساء والشباب، فقد فشلنا فيه أيضا. وما فتئنا نكافح من أجل إيجاد سبل لتمكين النساء والشباب، في الوقت الذي لا تزال فيه هاتان الفئتان تكافحان في غزة من أجل البقاء على قيد الحياة، وليس من أجل العيش.

ويولي لبنان أهمية كبيرة لموضوع مناقشتنا اليوم لأننا كابدنا عبر تاريخنا النزاعات والحروب والغزوات. وبينما نتكلم الآن، لا يزال لبنان مستهدفا مرة أخرى بالعدوان الإسرائيلي الذي أودى بحياة أكثر من 50 مدنيا، بمن فيهم 22 امرأة و 3 صحفيين و 8 أطفال، منذ تشرين الأول/أكتوبر. وأدى هذا العدوان أيضا إلى نزوح أكثر من 000 90 شخص، تشكل النساء 50 في المائة منهم. وبينما نبذل كل الجهود مع شركائنا لمنع زيادة تصاعد النزاع، نجد إسرائيل تطيل أمد عدوانها وتوسع نطاقه.

لقد اخترنا لفترة طويلة جدا إدارة النزاعات بدلا من حلها، وبالتالي منع نشوب النزاعات في المستقبل. إن المنع متجذرفي القانون الدولي وفي التزاماتنا الدولية. والسبيل الوحيد لمنع دورة أخرى من العنف في منطقتنا هو احترام التزاماتنا بموجب ميثاق الأمم المتحدة والتنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وأختتم بياني بمثال لبناني على كيف يمكن بحق تمكين المرأة واضطلاعها بدور تمكيني. إحدى الناجيات، الصحفية كريستينا عاصي، التي استهدفتها إسرائيل، مع زملائها، لكونهم صحفيين، في 13 تشرين الأول/أكتوبر، غادرت المستشفى قبل أسبوع واحد فقط بعد خضوعها لأكثر من 21 عملية جراحية. وعندما سئلت عن رسالتها في اليوم الدولي للمرأة، قالت:

(تكلم بالعربية)

"لن أبقى على الكرسي المتحرك. لن تنتهي القصة هنا. صحيح أن الفترة صعبة ومشواري مع العلاج طويل. إلا أنني سأعاود المشي والعمل من جديد. هناك شيء في داخلي يحثني على متابعة الصمود والنضال. لا أعرف ما هو، لكن صوتا في داخلي يذكرني مش راح أخليهم يربحوا، لن أستسلم" .

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة الجمهورية العربية السورية.

السيدة مصطفى (الجمهورية العربية السورية): أشكركم على عقد هذا الاجتماع الهام الذي يأتي في وقت نشهد فيه تحديات عالمية جسيمة تستدعي مواجهاتها الزج بكل الطاقات وتعزيز مشاركة الشباب

والمرأة في مختلف القطاعات للنهوض بالمجتمعات وتحقيق الاستقرار والازدهار.

تؤكد الجمهورية العربية السورية بداية على أن حفظ السلم والأمن الدوليين والحيلولة دون نشوب النزاعات يقتضيان الالتزام التام بأحكام القانون الدولي، وإعلاء مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة، وفي مقدمتها مبادئ السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول والتسوية السلمية للنزاعات ومنع استخدام القوة أو التهديد باستخدامها.

تؤمن الجمهورية العربية السورية بأهمية إشراك المرأة والشباب في عملية صنع القرار، ووضع الخطط والبرامج الوطنية، وفي العمل الأهلي والتطوعي، ولهذه الغاية تستمر مؤسسات الدولة السورية بتطوير الأطر التشريعية والإدارية، وتكوين الكوادر الوطنية، وتوفير الفرص بما يضمن التمثيل الكامل لجميع فئات المجتمع على قدم المساواة ودون أي تمييز.

لقد خلفت الحرب الإرهابية التي شنت على بلدي آثاراً طالت جميع السوريين بمن فيهم النساء والشباب، وعرضتهم لتحديات غير مسبوقة، وبالرغم من ذلك كان للمرأة السورية دور ريادي مشرف في مواجهة هذه التحديات والتعامل مع آثارها، إذ كانت شريكاً في مكافحة الإرهاب والتصدي لأيديولوجيته القائمة على الجهل والتطرف والكراهية، كما كانت الدعامة القوية للأسر التي فقدت معيلها، وانخرطت بفعالية في الأنشطة المجتمعية وعمل الجمعيات الأهلية، وكان لدعم الحكومة السورية دور أساسي في تعزيز مكانة المرأة ومشاركتها، التي واصلت تبوؤها لمختلف المناصب في الدولة والمجتمع، حيث بلغت نسبة النساء في مجالس الإدارة المحلية خمسة أضعاف نسبتهن في العام 2010، كما بلغت نسبتهن 44 بالمئة من عدد العاملين في الجهات العامة في الدولة، و 57 بالمئة من العاملين في القضاء.

تتطلع الجمهورية العربية السورية لدعم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لجهودها الرامية لتحسين أوضاع السوريين كافة، بمن فيهم النساء والشباب، وذلك من خلال ما يلي: أولا، دعم الجهود الرامية للتصدي للإرهاب ووضع حد لأيدولوجيته المتطرفة وممارساته القائمة على تقييد الحريات والتمييز ضد المرأة وممارسة العنف والانتهاكات وبحقها، بما فيها فرض تنظيم هيئة تحرير الشام الإرهابي ما يسمى بقانون الآداب العامة. ثانيا، استعادة الدول لرعاياها من الإرهابيين الأجانب وأسرهم؛ ثالثا، دعم جهود الحكومة السورية لتوفير سبل العيش وبناء القدرات، وزيادة مشاريع التعافي المبكر كما ونوعا، ودعم المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر للمرأة والشباب، بما فيها مشاريع المرأة الريفية وإعطاء الأولوية للنساء المعيلات والنازحات بسبب الحرب. رابعا، إنهاء الوجود العسكري الأجنبي غير الشرعي والرفع الفوري وغير المشروط للتدابير القسرية الأحادية الجانب المفروضة على الشعب السوري، والتي تدفع بأعداد من السوريين، لا سيما من الشباب، للهجرة واللجوء. خامسا، دعم جهود الحكومة السورية الرامية لتوفير البيئة المناسبة لعودة المهجرين إلى مناطقهم.

إن المرأة السورية التي واجهت لأكثر من خمسة عقود الاحتلال الإسرائيلي وجرائمه بحق السوريين في الجولان السوري المحتل، وعانت على مدى أعوام طويلة من أبشع جرائم التنظيمات الإرهابية، هي خير من يدرك آلام ومعاناة شقيقاتها في الأراضي الفلسطينية المحتلة اللواتي يواجهن آلة الحرب الإسرائيلية التي قتلت ما يزيد على 000 9 امرأة خلال 157 يوماً من جرائم الإبادة الجماعية، أي بمعدل 60 إمرأة في اليوم الواحد. ناهيك عن آلاف الشبان والأطفال، في الوقت الذي لا تزال فيه الإدارة الأمريكية التي تتشدق بالدفاع عن حقوق الإنسان وتمكين المرأة تمنع مجلس الأمن من الاضطلاع بمسؤولياته لوقف هذا العدوان الغاشم،

إن الحديث عن دور المرأة في بناء السلام يقتضي إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية، ووضع حد لمعاناة النساء الرازحات تحت نيره.

الرئيسة (تكلَّمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل رواندا.

السيد رواموكيو (رواندا) (تكلَّم بالإنكليزية): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على إتاحة الفرصة لي للإسهام في هذه المناقشة بشأن تعزيز جهود منع نشوب النزاعات، مع التركيز بشكل خاص على تمكين

جميع الجهات الفاعلة، بما في ذلك النساء والشباب. وتعرب رواندا عن امتنانها لمقدمي الإحاطات على بياناتهم المتبصرة، وتثني على اليابان لدورها الريادي في تنظيم هذه المناقشة المهمة.

إن منع نشوب النزاعات هدف يجب علينا جميعا أن نعطيه الأولوية. ويتطلب تعزيز جهود منع نشوب النزاعات الاستثمار في فهم جيد للأسباب الجذرية بغية معالجتها معالجةً شاملة. وتلك ليست أكثر الطرق فعالية لتجنب النزاع فحسب، فهي تكفل أيضا تحقيق السلام والاستقرار المستدامين على المدى الطويل. ومن الأمور الأساسية لهذه العملية إزالة الحواجز النظامية التي تعزز التمييز، وتعوق التمثيل السياسي، وتخنق مشاركة الفئات المهمشة، بما في ذلك النساء والشباب، في جهود بناء السلام. وفي أفريقيا، وفي جميع أنحاء العالم، يمثل دعم الوحدة في إطار التنوع سبيلا واعدا للشباب للعمل بنشاط لتعزيز السلام والأمن. وللأسف، غالبا ما تواجه المجتمعات المهمشة حواجز تعوق مشاركتها، بما في ذلك عدم كفاية الضمانات الاجتماعية، وندرة فرص العمل، والقيود على الوصول إلى التعليم. ولكننا، نُمهِّد طريقا مباشرا نحو منع نشوب النزاعات، من خلال تعزيز مشاركة الشباب عن طريق المنتديات المُنظَّمة والمبادرات الإنمائية.

وتكتسب تلك المهمة أهمية خاصة بمبادرات مثل مبادرة YouthConnekt، بقيادة فخامة الرئيس بول كاغامي، رئيس رواندا. إن تعبئة الشباب وتمكينهم من خلال منصات مثل ربط الشباب Youth Connekt، ليست مجرد مثل عليا، ولكنها إستراتيجيات قابلة للتنفيذ. وتوفر هذه المبادرات مساحات للشباب للتواصل وتبادل الأفكار واكتساب المهارات الضرورية للمشاركة النشطة في جهود بناء السلام. ومن خلال رعاية إمكانات الشباب، فإننا لا نتصدى لما يواجهونه من تحديات فحسب، بل نطلق العنان أيضا لقدرتهم على أن يصبحوا عوامل للتغيير الإيجابي، الأمر الذي يُعزِّز رؤية الوحدة في التنوع من أجل السلام والأمن المستدامين. والتزام رواندا بمبدأ "عدم ترك أحد خلف الركب" دليل على إيماننا بحوار شامل لا يقصي أحدا ومشاركة جميع القطاعات المجتمعية في بناء السلام. ويمتد هذا الالتزام ليشمل دعم مبادرات منع نشوب النزاعات من خلال التمويل والمساعدة التقنية والدعوة، لا سيما للمشاريع التي تقودها النساء.

ويستند نهجنا في منع نشوب النزاعات إلى الدروس المستفادة من التجارب السابقة. ومن الأهمية بمكان ألا تكون استراتيجيات السلام فعالة فحسب، بل أن تكون مستدامة أيضًا، مع تجنب الاعتماد على الحلول العسكرية وإعطاء الأولوية بدلًا من ذلك للحوار والوساطة والمصالحة. وتشكل عملية المصالحة في رواندا بعد الإبادة الجماعية مثالاً بليغاً على تسوية النزاعات بفعالية. ومن خلال تعزيز التفاهم وإعادة بناء العلاقات بين الضحايا والجناة، تمكنا من إرساء أساس قوي للسلام والاستقرار الدائمين. وتؤكد هذه التجربة أهمية المصالحة والعدالة الانتقالية في منع تكرار نشوب النزاع.

وفي ضوء تجارب رواندا نفسها، نعتقد أن التوصيات المحددة التالية يمكن أن توجه أعمال مجلس الأمن في دعم بناء السلام.

أولاً، هناك حاجة ماسة إلى الإرادة السياسية، حيث أن الإمساك وطنيا بزمام المسائل المتنازع عليها – بما في ذلك من خلال دعم الحوارات واستنهاض المجتمعات المحلية وتحقيق توقعات المواطنين – أمر بالغ الأهمية لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع. ويواجه كل بلد ومجتمع تحديات وفرصا فريدة من نوعها. ولا يوجد حل واحد يناسب الجميع. وسيتحقق بناء السلام المستدام من خلال العمليات التي تقودها وتتولى زمامها الجهات الوطنية. وسيساعد الدعم المقدم من الشركاء في تعزيز النتائج.

ثانياً، ينبغي للهيئات الدولية والشركاء والحكومات الوطنية الاستثمار في المبادرات التي تعزز العمليات السياسية الشاملة للجميع، مع ضمان المشاركة المجدية للنساء والشباب والمجتمعات المهمشة.

ثالثاً، ينبغي لمجلس الأمن والمؤسسات الشريكة أن تشجع إنشاء وتمويل منصات لإشراك الشباب ومشاركة المجتمع المدني في عمليات السلام. ويشمل ذلك دعم فرص التعليم والتوظيف للشباب لردع انخراطهم في النزاعات.

رابعا، نحن بحاجة إلى تعزيز المصالحة والحوار، بالاعتماد على نموذج المصالحة في رواندا لتعزيز الحوار والتفاهم في المناطق المتضررة من النزاعات، ولدعم المبادرات الرامية إلى تحقيق المصالحة وتضميد جراح المجتمعات من أجل منع تكرار نشوب النزاعات.

خامسا، ينبغي للمنظمات الدولية والبلدان المانحة أن تعطي الأولوية لدعم المبادرات الموجهة محليا لبناء السلام ومنع نشوب النزاعات، ولا سيما المبادرات التي تناصر مشاركة النساء والشباب.

وتعترف رواندا بالتزام مجلس الأمن بدعم بناء السلام المستدام الطويل الأجل وتشيد بهذا الالتزام. ولن نتمكن حقا من تعزيز منع نشوب النزاعات وتمكين جميع الجهات الفاعلة في عملية السلام إلا من خلال إنشاء مؤسسات قوية وشاملة للجميع، مدعومة بآليات فعالة للحوكمة والمساءلة. وتقدم مسيرة رواندا دروساً قيّمة في هذا الصدد، وبينما نتطلع إلى مؤتمر القمة المعني بالمستقبل واستعراض هيكل بناء السلام التابع للأمم المتحدة لعام 2025، فإننا على استعداد لتبادل خبراتنا مع المجتمع الدولي.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل بيرو.

السيد غارسيا توما (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): نشكر البعثة الدائمة لليابان على دعوتنا إلى المشاركة في هذه المناقشة المفتوحة الهامة ونتمنى لها كل النجاح في توجيه أنشطة مجلس الأمن خلال رئاستها للمجلس هذا الشهر.

نظرا لأننا سنناقش قريبا خطوات استعراض الإطار المؤسسي للأمم المتحدة بغية تحقيق قدر أكبر من الكفاءة في بناء السلام، نود أن نغتنم هذه الفرصة لنؤكد مجددا على ضرورة تحفيز وزيادة مشاركة النساء والشباب في منع نشوب النزاعات والوساطة فيها وحلها. ونتفق مع الرئاسة على أن هذه سياسة مؤسسية يجب تنفيذها على أساس نهج كلي يضمن الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام ويسمح للنساء والشباب بأداء دور قيادي في الجهود المبذولة.

وفي سياق الاستثمار واكتساب رأس المال الموجه نحو تعزيز وتأكيد مشاركة النساء والشباب على نحو مستدام في عمليات حل النزاعات الناجمة عن أي شكل من أشكال العنف والتعصب والظلم الاجتماعي والإقصاء، يجب أن نضع في اعتبارنا الحاجة الماسة إلى صقل القدرات والمهارات التي تهدف إلى تعزيز المواقف والمواءمات من أجل تحقيق الهدف الرئيسي المتمثل في كشف وفهم وتسوية النزاعات بالنظر إلى أن السلام، باعتباره مظهرا من مظاهرة الثقافة المسكونية، يجسد الدعوة التي لا يمكن إنكارها إلى احترام حياة وكرامة جميع الأشخاص دون تمييز. وتحقيقا لتلك الغاية، فإن موقف بيرو يتماشى مع موقف الوفود التي سبقتنا في أخذ الكلمة، من حيث أننا نعتقد أن لجنة بناء السلام تضطلع بدور استشاري أساسي في تحديد ولايات المجلس وخاصة فيما يتعلق ببناء إطار مؤسسي قادر على الصمود.

إننا لا نفتح صندوق باندورا أو نكرر خطابًا باليا عندما نؤكد أن القضاء على الفقر المدقع هو أحد التحديات الحيوية التي يتعين التغلب عليها من أجل الحفاظ على السلام. ومهما كان الأمر بديهياً، فإنه ينبغي إعادة التأكيد دائماً على أن الفقر هو أحد الأسباب الجذرية لحالات النزاع وما بعد النزاع. فالفقر يذبل الروح ويعرض المستقبل للخطر ويعقد الحياة اليومية ويغذي سوء الفهم.

وتؤدي النزاعات دائمًا إلى سقوط ضحايا أبرياء. فلنستعرض، دون أن نخفي خجلنا، القائمة الطويلة من الأطفال والمراهقين والنساء الذين تعرضوا لهذه المحنة وجرت التضحية بهم على مذبح العبث والجنون. وقد آن الأوان لإنهاء تواطؤنا في هذا العرض الوقح والنفاق المتمثل في إخفاء واقع النساء والشباب في مناطق النزاع.

ويجب أن يبين حكم التاريخ بوضوح أن النساء والشباب ليسوا مجرد مستفيدين من عوائد السلام، ولكنهم يشاركون أيضا بنشاط في عمليات صنع القرار المتعلقة بحل النزاعات ومنع نشوبها، وهم مؤهلون جيدا للقيام بذلك بغض النظر عن مواقعهم المؤسسية. فالنساء يجلبن إلى الطاولة عزيمتهن الصلبة وتضحياتهن الشبيهة بتضحيات الشهداء وقدرتهن على توليد الأمل. ويجلب الشباب روحا ترفض قبول الهزيمة ويتعاملون بحماس مع التحديات بالاستفادة من الوسائل المتاحة ويواجهون كل يوم بتصميم على بناء المستقبل.

أود أن أختتم بياني بتأكيد الإرادة السياسية لبيرو في مواصلة تعزيز ثقافة الحوار والتسامح واحترام التنوع والتفاهم المتبادل، والتي تشجع المشاركة المدنية الفعالة، بهدف الإسهام في صون السلام والازدهار والمساواة، دون إقصاء أو تهميش للآخرين، مع منح الحقوق والواجبات للجميع على نحو منصف. وكما قال المهاتما غاندي، ليس هناك سبيل للسلام، لأن السلام هو السبيل.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل تيمور – ليشتي.

السيد بابو سواريس (تيمور – ليشتي) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، نود أن نشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه المناقشة المفتوحة، ونشكر مقدمي الإحاطات على ملاحظاتهم الثاقبة.

إننا نتشاطر الرأي القائل بأن منع نشوب النزاعات يجب أن يكون حجر الزاوية لأمننا الجماعي ونعترف بأهمية التنمية الاقتصادية والاجتماعية السليمة والمتوازنة، التي تدعمها خطة التنمية المستدامة لعام 2030 والتي ترتكز على القوانين والمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

وبوصفنا مجتمعا في مرحلة ما بعد النزاع، فإننا نتعامل مع تحديات متنوعة، الأمر الذي دفعنا إلى الاعتقاد بأن أفضل طريقة لمنع نشوب النزاعات هي معالجة أسبابها الجذرية. وهذا يصب في المصلحة الجماعية لمجلس الأمن والمجتمع الدولي الأوسع نطاقاً على حد سواء. ونرى أن الجهود المبذولة في مجال بناء السلام العالمي والحفاظ على السلام يجب أن تركز على مساعدة البلدان في تحقيق المصالحة الداخلية وبناء مجتمعات قادرة على الصمود وشاملة للجميع وتعزيز إصلاح قطاع الأمن ودعم العمليات السياسية الشاملة للجميع، وفي تعزيز التماسك الاجتماعي والحكم الرشيد وسيادة القانون والمساعدة الانتخابية والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والأمن المناخي، وفي منع نشوب النزاعات وإرساء أسس التنمية المستدامة.

وقد علمتنا تجربة تيمور – ليشتي المباشرة أن تكاليف تسوية النزاعات وإعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع – سواء من الناحية المالية أو التشغيلية، وكذلك من حيث المعاناة الإنسانية – أكبر بكثير من تكلفة الاستثمار في منع نشوب النزاعات. وقد دفعتنا تلك الخلفية إلى الاستثمار في بناء السلام ومنع نشوب النزاعات منذ استعادة استقلالنا في عام 2002. ونقصد بالاستثمار هنا تصميم العديد من البرامج والسياسات والأطر القانونية التي تهدف إلى تعزيز منع نشوب النزاعات من أجل تحقيق الاستقرار في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع. ويشمل ذلك إنشاء آلية مختلطة لتسوية المنازعات المجتمعية؛ وتعزيز إصلاح قطاع الأمن؛ وضمان تكافؤ الفرص للنساء والشباب وتعزيز حقوق المرأة؛ وتوفير معاشات تقاعدية لقدامى المحاربين؛ ووضع قانون بشأن ممارسة فنون القتال، على سبيل المثال لا الحصر.

وإدراكاً منا للأهمية الأساسية للشراكات من أجل السلام الإقليمي، صُممت سياسات تيمور – ليشتي في مرحلة ما بعد النزاع أيضاً لتعزيز العلاقات الخاصة مع جيراننا المباشرين وبلدان المنطقة. ونحن نرتبط بهذه العلاقات مع جيراننا ونأمل أن نصبح قريبا عضوا في رابطة أمم جنوب شرق آسيا. وبالإضافة إلى ذلك، ما فتئنا نشارك بنشاط مع المنتدى الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا للإسهام في تحقيق السلام والأمن في المنطقة.

وفي الوقت نفسه، ونظراً لأهمية الجمع بين الجهود الوطنية والعالمية لبناء السلام والحفاظ على السلام لتيسير التعلم من الأقران والمساعدة في سد الثغرات في المعارف والقدرات في سياق تحقيق أهداف بناء السلام وبناء الدول، ما فتئنا نشارك بنشاط ضمن مجموعة الدول الهشة السبع الموسعة، التي تضم الدول المتضررة من النزاعات والهشاشة، للدعوة بشكل جماعي إلى اتباع نُهج أفضل لدعم جهود منع نشوب النزاعات وبناء السلام والحفاظ على السلام.

أما وقد سبق وأن قلنا ذلك، فإننا نود التأكيد على أن المسؤولية عن منع نشوب النزاعات تقع على عاتق الدول. والقيادة الوطنية أمر أساسي، في حين أن الشراكات مع الجهات الفاعلة الإقليمية والعالمية مهمة للتمكين من إقامة روابط أفضل بين الجهود الوطنية والإقليمية والدولية لمنع نشوب النزاعات.

أود أن أختتم كلمتي بالتأكيد مجدداً على التزامنا بمواصلة إيجاد السبل الكفيلة بالمساهمة في تحقيق السلام الإقليمي والعالمي. ونؤيد

الدعوة إلى الالتزام العالمي بالنهوض بالمبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة والأخوة الإنسانية التي نعتقد أنها يمكن أن تساعد في تعزيز منع نشوب النزاعات وبناء عالم أفضل لنا ولأجيالنا القادمة.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية.

السيد موكونغو (جمهورية الكونغو الديمقراطية) (*تكلم بالفرنسية*): يشرفني ويسعدني كثيرا أن أتكلم في هذه المناقشة المفتوحة لمجلس الأمن بشأن تعزيز منع نشوب النزاعات وتمكين جميع الجهات الفاعلة، بما في ذلك النساء والشباب.

يعيش العالم اليوم في خضم أزمات عميقة ومتعددة الأوجه. وقد تعرضت أسس الوقاية لهزة في صميمها. فالقانون الدولي المعاصر – الذي كانت تهيمن عليه الفقرة 4 من المادة 2 من ميثاق الأمم المتحدة التي تحث الدول الأعضاء المنظمة على الامتناع في علاقاتها الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة، أو على أي وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة – أصبح الآن ظلاً لما كان عليه في السابق.

وتلاشى حلم أولئك الذين صاغوا الميثاق. وانهار أساس نظام الأمن الجماعي الذي أنشأه الميثاق. ولم يعد قائما على فكرة المجتمع التقليدي الذي يجب على الجميع فيه احترام بعض المبادئ الأساسية وحيث يؤدي انتهاك أحد الأعضاء لتلك المبادئ إلى رد فعل جماعي من جانب الآخرين. وبدلاً من ذلك، فإن خطاب الحرب هو الذي يعود من جديد. ونشهد بلا حول ولا قوة صحوة وقحة لشياطين العدوان المسلح القديمة وحروب الغزو من أجل المواد الخام ومساحات العيش الجديدة، والتي لا تستثني أي قارة.

والأزمة القائمة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية مثال بليغ على هذا الواقع في عالم اليوم. والإحصائيات مروعة: يبلغ عدد القتلى عدة ملايين من الأرواح التي أُزهقت. إنها إبادة جماعية حقيقية، يتجاهلها المجتمع الدولي تماما وبشكل متعمد لأسباب يسهل تخيلها. ومن حيث المدة، تمتد الأزمة على مدى ثلاثة عقود، متسببة في نزوح عدد قياسي من السكان داخليا، بلغ حتى الآن 7 ملايين شخص.

إن النزاع في بلدي ليس من أطول النزاعات فحسب، بل هو أيضًا من أكثرها دموية في تاريخ العالم الحديث. وقد أدى عدد البلدان المعنية والتكلفة المادية والاقتصادية الباهظة للغاية إلى حالة تفاقمت بسبب النهب المنتظم للموارد المعدنية الاستراتيجية. ويشكل ذلك النهب والعدوان اللذان يحدثان في العلن إبادة جماعية بشرية واقتصادية صامتة تحدث في ظل لامبالاة شبه تامة من جانب المجتمع الدولي.

أما فيما يتعلق بالتعامل مع الجذور الخارجية لهذه الأزمة، فإن الأولوية هي وضع حد للعدوان على بلدي الذي تشنه رواندا وجميع المتواطئين معها. ويجب تفكيك الاقتصاد القائم على النهب في المنطقة والذي يزدهر على دماء الشعب الكونغولي. وينبغي لمجلس الأمن، المسؤول عن الحفاظ على السلام والأمن الدوليين، أن يحقق ذلك.

ونظرا للطبيعة الخاصة للحالة في شرق بلدي، فإن وفد بلدي يؤيد اتباع نهج شامل وكلي لمنع نشوب النزاعات وإحلال السلام الدائم، وذلك عن طريق اتخاذ تدابير أكثر ابتكارا. وينبغي أن تشمل هذه التدابير تدابير تشغيلية وهيكلية أفضل تكييفاً لمنع نشوب النزاعات المسلحة؛ وتشجيع النمو الاقتصادي المستدام؛ ومكافحة الفقر؛ والتنمية الاجتماعية والتنمية المستدامة؛ والمصالحة الإقليمية.

وعلى الصعيد الداخلي، لم ينتظر رئيس الجمهورية، فخامة السيد فيليكس – أنطوان تشيسيكيدي تشيلومبو، نهاية الحرب لوضع استراتيجية لمنع نشوب النزاعات المسلحة. وقد فعل ذلك من أجل معالجة الجذور الذاتية للنزاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية بشكل معمق، بالشراكة مع جميع القوى الفاعلة، أي النساء والشباب والشركاء وفريق الأمم المتحدة القطري في جمهورية الكونغو الديمقراطية، دون أن ننسى لجنة بناء السلام.

فعلى سبيل المثال، في 22 تشرين الأول/أكتوبر 2023، أقرت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية قانونا بشأن منع النزاعات

المجتمعية وحلها. ويشكل ذلك القانون، الذي وُضع بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، جزءا من ترسانة السياسة الوطنية لجمهورية الكونغو الديمقراطية لمنع نشوب النزاعات وحلها. كما أن هناك مبادرات أخرى واسعة النطاق تشكل جزءًا من ترسانة الوقاية، مثل برنامج تنمية 145 إقليمًا في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والذي يهدف إلى الوصول إلى المناطق الريفية؛ وإصلاح قطاع الأمن؛ وإصلاح الجيش؛ وبرنامج نزع السلاح والتسريح وإنعاش المجتمعات المحلية وتحقيق الاستقرار، وما إلى ذلك.

في ختام ملاحظاتي، أود أن أطمئن المجلس إلى أن بلدي، جمهورية الكونغو الديمقراطية، سيواصل، على الرغم من آفة العدوان، بذل جهوده لتعزيز هياكله الأساسية الوطنية لاستعادة السلام وتوطيده. ومما لا شك فيه أن السياسة الوطنية القائمة بالفعل لمنع نشوب النزاعات سيتم تحديثها بانتظام بما يتماشى مع التطورات على أرض الواقع. ولن تُترك النساء والشباب، الذين يشكلون حلقات أساسية في سلسلة السلام، خلف الركب.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة إسرائيل.

السيدة ميمران روزنبرغ (إسرائيل) (*تكلمت بالإنكليزية*): نشكر اليابان على عقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة الحسنة التوقيت.

إن قدرة المجلس، بوصفه الجهاز الدولي الذي يتحمل المسؤولية الرئيسية عن التصدي للتهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليان، تكمن أيضا في قدرته على محاسبة الجناة ومكافحة الإفلات من العقاب.

في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، تعرض أكثر من 1 200 امرأة ورجل في إسرائيل – معظمهم من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و 39 عاما – لأبشع اعتداء على حقوقهم الإنسانية، والذي شمل أعمال قتل وقتل الإناث والتعذيب واستخدام العنف الجنسي كأسلوب من أساليب الحرب. لقد انتهى المطاف بأولئك الشباب، الذين جاءوا من جميع أنحاء العالم لحضور مهرجان نوفا الموسيقي الذي يرمز إلى السلام والسعادة، إلى أن يُقتلوا بالرصاص أثناء هروبهم للنجاة بحياتهم أو أن يُقتلوا بالقنابل اليدوية أثناء محاولتهم إيجاد ملاذ من الصواريخ. وأحرقت أسر شابة حية في منازلها. واختُطفت شابات وشبان وأطفال ورضع بوحشية واقتيدوا إلى غزة. وبينما نجلس هنا اليوم، لا يزال الإرهابيون في غزة يحتجزون هؤلاء الأبرياء من النساء والرجال والمراهقين والشباب في ظروف غير إنسانية. بيد أن المجتمع الدولي، بما في ذلك هنا في المجلس، رد على ذلك بالتهاون في أحسن الأحوال، وبإلقاء اللوم على الضحايا تقريبا في أسوأ الأحوال. وأصبح سؤال "هل أنت إسرائيلي؟"ما يسمى بسياق التعامل مع الجرائم الشنيعة التي ارتكبت ضد المدنيين الأبرياء. ولم تُكتب كلمة واحدة في أحدث تقرير للأمين العام عن الشباب والسلام والأمن (S/2022/220) عن الفظائع التي تعرض لها الشباب في إسرائيل أو عن الشباب الذين ما زالوا محتجزين كرهائن في غزة. فهل كان الحال سيكون كذلك لو لم يكن الضحايا من إسرائيل؟ وهل كان المجلس سيطرح"سياقا" لحرق الأسر، لو كانت من كينيا؟ أو لإطلاق مكثف للنيران على النساء، لو كن من البرازيل؛ أو لتشويه الجثث، لو كانت من أستراليا؟ وكان أحد الأسئلة التوجيهية لمناقشة اليوم هو كيف يمكن للمجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، أن يدعم الجهود الوطنية لمعالجة النزاع وتحدياته. ويجب على المجلس، بادئ ذي بدء، ألا يسمح للإفلات من العقاب بأن يسود. وندعو المجلس إلى تعزيز نظام الجزاءات ليشمل العنف الجنسي باعتباره معيارا للإدراج في نظام الجزاءات، وإدراج حماس كمنظمة إرهابية، والدعوة إلى الإفراج عن جميع الرهائن فورا وبدون شروط.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل بنغلاديش.

السيد شاتيل (بنغلاديش) (*تكلم بالإنكليزية*): أهنئ اليابان على توليها رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، وأشكرها على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن منع نشوب النزاعات. ونشكر أيضا مقدمي الإحاطات على عروضهم المستنيرة. بينما نجري هذه المناقشة بشأن منع نشوب النزاعات وتكرارها، نشهد أيضا فشل الأمم المتحدة منذ

عقود في منع نشوب النزاعات وقتل المدنيين والأبرياء في الأرض الفلسطينية المحتلة، لا سيما في غزة منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر من العام الماضي. والواقع أن فظائع الإبادة الجماعية وما تلاها من حالة إنسانية في غزة تفوق الخيال. ويبين لنا ذلك مدى أهمية معالجة الأسباب الجذرية لأي نزاع، بغية تجنب التصعيد والتكرار. وأود أن أسلط الضوء على بضع نقاط فيما يتعلق بمنع نشوب النزاعات. أولاً، من الأهمية بمكان اتخاذ تدابير وقائية في الوقت المناسب لتجنب اندلاع نزاع. وتؤدي الأمم المتحدة دورا رئيسيا بالاستثمار في الصلة بين العمل الإنساني والتنمية والسلام من أجل التصدي لمسببات النزاع، بسبل منها تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وإتاحة الفرص والقضاء على الفقر، من بين أمور أخرى. غير أن تهيئة بيئة مؤاتية لمنع نشوب النزاعات شرط أساسي أيضا للاستثمار في التدابير الوقائية. ومن أجل تهيئة هذه البيئة، يتعين ضمان عدم التمييز والكرامة الإنسانية. وثانياً، يمكن لمجلس الأمن أن يدعم بطرق شتى الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء على الصعيد الوطني لمنع نشوب النزاعات وتكرارها. وتتمثل إحدى الطرق في إدماج تدابير وقائية على النحو المناسب في ولايات البعثات السياسية الخاصة وعمليات حفظ السلام، بما يتماشى مع الأولويات الوطنية. ويتعين علينا الاستثمار في أنشطة بناء السلام التي تضطلع بها عمليات السلام منذ بداية البعثة، بغية ضمان الانتقال السلس والخفض التدريجي للبعثة بفعالية. وثالثاً، يعد دور المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية دورا بالغ الأهمية أيضا في معالجة الأسباب الجذرية للنزاع، لأن إدراك هذه المنظمات للديناميات والبيئة الإقليمية والمحلية يمكن أن يساعد في إيجاد أفضل الحلول. وفي هذا الصدد، نود أن نشير بشكل خاص إلى القرار 2669 (2022)، الذي يقر بدور رابطة أمم جنوب شرق آسيا في المساعدة على إيجاد حل سلمي للأزمة في ميانمار. ونحث الرابطة على مضاعفة جهودها لتنفيذ توافق الآراء ذي النقاط الخمس من أجل تهيئة بيئة مؤاتية للتوصل إلى حل مستدام لأزمة الروهينغيا من خلال العودة الآمنة والطوعية والمستدامة. ورابعاً، نشدد على أهمية زيادة التعاون بين مجلس الأمن ولجنة بناء السلام. فلجنة بناء السلام في وضع أفضل لتمكين جميع الجهات الفاعلة من خلال جمع كل الأطراف المعنية في حالات النزاع، وبالتالي عرض آرائها ومنظوراتها على المجلس. وأخيراً، نود أن نشير إلى القرار 1325 (2000) بشأن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن والقرار 2250 (2015) بشأن الخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن. ونبرز أهمية تنفيذ هذين القرارات بغية ضمان تمكين النساء والشباب مع تعزيز أنشطة الأمم المتحدة لمنع نشوب النزاعات. ونعتقد أن خطة الأمين العام الجديدة للسلام تشكل معلما مهما حيث إنها تسلم بأهمية الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن والخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن في منع نشوب النزاعات.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل كينيا.

السيد كيبوينو (كينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): تقدر كينيا جهودكم، سيدتي الرئيسة، في تنظيم هذه المناقشة. ونشكر مقدمي الإحاطات على أفكارهم الثاقبة. ونؤيد على وجه الخصوص التوصيات التي قدمها رئيس لجنة بناء السلام خلال إحاطته بالنيابة عن اللجنة. شرعت كينيا خلال العقد الماضي في رحلة شهدت خطوات كبيرة على صعيد بناء السلام ومنع نشوب النزاعات. فمن اعتماد سياسة وطنية بشأن بناء السلام في عام 2015 إلى مراجعة شاملة لهيكلنا لبناء السلام، بدأت في آذار/مارس 2023، ظل التزامنا ببناء السلام الشامل للجميع ثابتا. وشهدنا بشكل مباشر قيمة إدماج وجهات النظر والمساهمات المتنوعة للنساء والشباب والفئات المهمشة والمجتمعات المحلية في معالجة الأسباب الجذرية، بما في ذلك المظالم التاريخية وأوجه التفاوت الاجتماعية والاقتصادية، وفي تعزيز مؤسسات الحوكمة من أجل تعزيز قدرة المجتمعات على الصمود. وفي سياق مناقشة اليوم، تقدم كينيا أربع توصيات لينظر فيها المجلس. أولاً، ينبغي لمجلس الأمن أن يستفيد إلى أقصى حد من مجموعة أدواته الشاملة، بما في ذلك تحسين التعاون مع لجنة بناء السلام. حيث تتمتع لجنة بناء السلام، باعتبارها هيئة استشارية لديها صلاحية الدعوة إلى عقد اجتماعات وتعبئة الموارد، بالقدرة على تنفيذ مبادرات محفزة ومؤثرة في إطار جهود منع نشوب النزاعات التي تقودها الجهات الوطنية والإقليمية. وثانياً،

يجب على مجلس الأمن أن يوائم قراراته وإجراءاته مع القرار 1325 (2000). فقد تبين من الخبرة المكتسبة من مسارح النزاع المسلح، بما في ذلك قطاع غزة وأوكرانيا وأماكن أخرى، أن النساء يتحملن وطأة النزاع بشكل غير متناسب. إلا أن النساء عوامل لا غنى عنها لإحلال السلام، ولكنها تُغفَل في كثير من الأحيان. وعلى المجلس ألا يقتصر على الدعوة من أجل حماية النساء باعتبارهن ضحايا في النزاع، بل عليه أيضا، وذلك هو الأهم، الدعوة إلى مشاركتهن مشاركة كاملة ومجدية في أطر منع نشوب النزاعات كوسطيات للسلام، وصانعات للقرار، وبانيات لقدرة المجتمعات المحلية على الصمود ومعنيات بتعزيز حقوق الإنسان ومدافعات عنها. وثالثاً، ينبغي لمجلس الأمن أن يؤيد جميع الجهود الرامية إلى ضمان تمويل كاف يمكن التنبؤ به لبناء السلام عن طريق التمويل الطوعي والابتكاري ومن الاشتراكات المقررة، على النحو المتوخى في القرار المتعلق بتمويل بناء السلام (قرار الجمعية العامة 305/76). رابعاً، وختاماً، ينبغي أن يكون مؤتمر القمة المقبل المعني بالمستقبل فرصة لالتزام المجتمع الدولي بزيادة الدبلوماسية الوقائية وزيادة الاستثمار بشكل كبير في بناء السلام على نحو شامل يشارك فيه الجميع ولا يُترك فيه أي منطقة أو بلد أو مجتمع أو فرد خلف الركب.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل ميانمار.

السيد تون (ميانمار) (*تكلم بالإنكليزية*): تشيد ميانمار برئاسة اليابان على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة. وأود أن أعرب عن تقديرنا لجميع مقدمي الإحاطات. لقد حان الوقت في الواقع لتأمل الدروس المستخلصة من تجاربنا السابقة في مجال منع نشوب النزاعات وتكرارها ولتحديد الإجراءات الملموسة التي ينبغي أن نتخذها بالتعاون مع الكيانات الأخرى داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها. وفي رأيي، فإن الحل هنا يكمن في كلمتين رئيسيتين، هما "إجراءات ملموسة".

فأنجع طريقة لحماية المدنيين هي منع نشوب النزاعات باتخاذ إجراءات فعالة وملموسة في الوقت المناسب. هناك نزاعات ذات تداعيات عالمية وإقليمية جارية، مما يؤدي إلى خسائر بشرية مدمرة، ونزاعات عنيفة لا تحظى باهتمام عالمي يذكر تمزق المجتمعات ومستقبلها في جميع أنحاء العالم. ويجري أساساً تقويض سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي. ويجري تجاهل مبادئ ميثاق الأمم المتحدة. ولا تزال الضمانات الأساسية للإنسانية، مثل القانون الدولي الإنساني، تُنتهك مع الإفلات من العقاب. وفي حالات عديدة، تقع على عاتق مجلس الأمن مسؤولية ولديه السلطة، ولكنه للأسف لا يرغب في التصدي لهذه التحديات ولا يقدر على ذلك. نحن نفهم أن بناء الهياكل الأساسية لمنع نشوب النزاعات يتطلب إشراك جميع الجهات الفاعلة وتمكينها، بما يشمل مشاركة النساء والشباب مشاركة كاملة ومجدية على قدم المساواة. ولكي يحدث ذلك، يجب أن يكون هناك أساس لسيادة القانون لاتخاذ القرار بطريقة ديمقراطية تستند إلى مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشفافة. ويؤدي التعاون الدولي دورا رئيسيا في تعزيز هذه المؤسسات الوطنية. وقد شدد البيان المشترك الصادر عن 67 بلدا، من بينها ميانمار، على أنه يتعين منع نشوب النزاعات بصورة فعالة وجماعية لإنقاذ الأجيال المقبلة من هذه الثقافة التي قوامها الحرب. ونشكر اليابان على دورها القيادي في هذا الصدد. وفي بلدي، ميانمار، اجتاز الشعب بالفعل مرحلة منع نشوب النزاعات. فنحن الآن في خضم كفاح واسع النطاق عبر البلد لتحقيق سلام دائم بشكل نهائي. ويعني ذلك التغلب على الدكتاتورية العسكرية الوحشية التي تبين مرارا وتكرارا أنها أكبر عقبة أمام السلام والتنمية المستدامين وأكبر تهديد لشعب ميانمار ومستقبله. لقد ارتكب الجيش غير الخاضع للمساءلة انقلابا غير مشروع في عام 2021، إنكاراً للإرادة التي أعرب عنها شعب ميانمار ديمقراطيا. ثم دمر المجلس العسكري غير الشرعي سيادة القانون وفرض وحشيته. وتقف النساء والشباب في ميانمار في طليعة مقاومة هذا الحكم العسكري القائم على الترهيب في جميع أنحاء البلد. وحتى في مواجهة العنف، بما في ذلك العنف الجنسي، لم تصب شجاعة نساء ميانمار في مقاومة الدكتاتورية العسكرية بالوهن ولم يقل التزامهن بتحقيق مجتمع عادل وشامل للجميع وديمقراطي. والآن يتعرض شباب ميانمار لخطر شديد، بسبب التجنيد العسكري الخارج عن القانون الذي يفرضه المجلس العسكري الحاكم غير الشرعي. وما

فتئ شعب ميانمار وحكومة الوحدة الوطنية يدعوان المجتمع الدولي إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لوقف التجنيد القسري الذي يقوم به المجلس العسكري الحاكم. ويعود سبب الكارثة الأمنية والاقتصادية والإنسانية وكارثة حقوق الإنسان الحالية في ميانمار إلى الانقلاب العسكري غير القانوني. إن الحل الكفيل بمعالجة الأزمة ومنع تكرارها في المستقبل يكمن في القضاء على الدكتاتورية العسكرية وإقامة اتحاد ديمقراطي فيدرالي. وقد حثثنا مجلس الأمن مرارا وتكرارا على اتخاذ إجراء ملموس للمساعدة في معالجة معاناة شعب ميانمار. وختاماً، نحن، شعب ميانمار، وأنا منهم، قد سئمنا مناشدة الأمم المتحدة، لا سيما مجلس الأمن، أن تساعد شعب ميانمار الذي لا حول له ولا قوة، إذ قوبلت نداءاتنا حتى الآن بعدم اتخاذ إجراءات ملموسة أو حتى إبداء اهتمام جاد من جانبهما. ويطرح شعب ميانمار سؤالا وجيها هو: أين الأمم المتحدة، عندما تكون ثمة حاجة إليها لإنقاذ الأرواح في ميانمار؟ أنا لا أريد أن يكون مجلس الأمن مسؤولا بشكل مباشر أو غير مباشر عن فقدان عديد من الأرواح البريئة في ميانمار بعد الانقلاب العسكري غير القانوني في شباط/فبراير 2021. بل أريد أن يصبح مجلس الأمن جزءا من الحل باتخاذ إجراءات ملموسة لإنقاذ الأرواح في ميانمار. ورغم أن شعب ميانمار قد سئم من القيام بذلك، يجب علي، نيابة عنه، أن أحث مجلس الأمن مرة أخرى على اعتماد قرار إنفاذ لمتابعة قراره 2669 (2022)، الذي اتخذ في كانون الأول/ديسمبر 2022. وأناشد المجلس أن يساعد على إنقاذ الأرواح البريئة في ميانمار بمنع تدفق الأسلحة ووقود المحركات النفاثة إلى المجلس العسكري الحاكم، وضمان المساءلة عن الجرائم الدولية الخطيرة، والتصدي للحصار المفروض على وصول المساعدة الإنسانية، والمساعدة على تهيئة بيئة مؤاتية لإرساء سيادة القانون والديمقراطية في ميانمار.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): لا يزال هناك عدد من المتكلمين في قائمتي لهذه الجلسة. وأشكر الدول الأعضاء على مشاركتها النشطة في هذا البند من جدول الأعمال. وأعتزم، بموافقة أعضاء المجلس، تعليق الجلسة إلى موعد ووقت سيُعلن عنهما قريبا.

عُلقت الجلسة الساعة 18/05.